دور عوائد النفط في التنمية الاقتصادية لأقطار الخليج العربي
مع دراسة تطبيقية على القطر العراقي

الدكتور محمد أزهر سعيد السّماك

المقدمة

تحظى أقطار الخليج العربي بمكانة هامة ومتميزة في عالم النفط . إذ تظفر بنحو ربع إجمالي الإنتاج العالمي وتفرض سيادتها على نحو نصف احتياطي النفط في العالم وقد بلغت مجموع عائداتها منه زهاء ٣٩ بليون دولار أي نحو ٣٣ مرة مما كانت عليه قبل عقد ونصف من الزمن تقريباً (عامي ٧٤ و١٩٦٠) غير أن أهمية منطقة الخليج النفطية الحالية هذه قد لا تكون كذلك في المستقبل . طالما أن النفط سلعة قابلة للنضوب والنفاد .

□ فقد حددت الدراسة عمره المنتظر بقرابة ٦٣ سنة فقط. وعلى الرغم من أن التطورات التكنولوجية لعمليات البحث والتنقيب والاستخراج وغيرها ، مما يمكن لها أن تحدث تغييرات هامة في حساب العمر المنتظر هذا ، الا أنه يمكن أن يكون دالة هامة لما يحتمل أن يحل بخريطة الخليج العربي أولا ، والخريطة العربية ثانياً ، من آثار سلبية تقعدها عن تحقيق طموحاتها في بعث الامة العربية

بأسرها .ما لم تع بمسؤولياتها كاملة مستهدفة النفط كمادة أساسية لكل تنمية إقتصادية هادفة طالما أن وجوده صدفة جيولوجية واقتصادية ليس الا ، كما أن مدخرات عوائده المالية تتعرض بين آونة وأخرى إلى هبوط في اقيامها نتيجة لتخفيض اقيام العملات الأجنبية المرتبطة بها .

وهذا يحتم على كافة أقطار الخليج العربي أن تخصص عوائد النفط جميعاً لبرامج التنمية (الميزانية الإستثمارية) حتى يمكن لقطاعات اقتصادياتها الإنتاجية الأخرى (الزراعة- الصناعة - النقل - المواصلات - الخدمات) أن تنمو ذاتياً وحتى يمكن التحرر من سيطرة القطاع النفطي على اقتصادياتها ولخلق اقتصاد متنوع ومتطور ومتوازن .

وإذا كانت الحدود الإقليمية السياسية التي صنعها الإستعمار لتجزئة الأمة العربية قد لاتتسع لحجم المدخرات المالية العربية النفطية هذه في بعض أقطار الخليج ، فإن الخريطة العربية من الخليج إلى المحيط بإمكانياتها الجغرافية والجيولوجية الزاخرة (الزراعية - الصناعية- التعدينية الأخرى) بمقدورها أن تكون بيئة جيدة للإستثمار والتطور الإقتصادي الذي يؤول في الآخر إلى اقتصاد عربي نامي يحقق للمنطقة العربية استقلالها الإقتصادي وسيادتها السياسية .

وتجيء هذه الدعوة في وقت تشتد فيه الحاجة إلى الوحدة العربية الشاملة التي أمست هدفاً استراتيجياً للشعب العربي من أجل بقائه وفرض سيادته وتحرير ماانتزع من أراضيه وكبحاً لمطامع امبريالية متزايدة .

ويأتي انعقاد الندوة العلمية العالمية الأولى لمركز دراسات الخليج العربي في العراق تأكيداً للوعي القومي النبيل الذي يؤمن به في ضرورة التخطيط لما يحتمل أن يحل بمنطقة الخليج العربي من آثار سلبية في المستقبل .

لذلك كله ، يحاول هذا البحث دراسة دور عوائد النفط في التنمية الاقتصادية لأقطار الخليج العربي مع دراسة تطبيقية عن القطر العراقي ، معتمداً في ذلك على ما توفره الاحصاءات والدوريات والمجلات الرسمية المختلفة من بيانات ومعلومات كانت العون في تحديد أبعاد هذه الدراسة .

وهنا تكرر الصعوبة ذاتها التي تواجه أي بحث عن هذه المنطقة (وغيرها من أقطار العالم الثالث) ، من نقص في البيانات وغيرها .

ويحاول هذا البحث — في القسم الأول — أن يرسم الصورة العامة لامكانيات الخليج العربي النفطية ، انتاجاً واحتياطياً وعوائداً ، في محاولة لتوضيح اين نفقت عوائده وما خلفته من آثار ايجابية لتطوير اقتصاديات تلك الأقطار ، مستعرضاً بذلك برامج التنمية الاقتصادية المختلفة لهذه المنطقة .

في حين أن القسم الثاني قد تفرغ لدراسة تجربة العراق في مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة خلال الفترة ٥١ / ٩٧٤ من خلال تحليل احصائي مقارن للمخصص والمصروف فعلاً لبرامج التنمية المختلفة لتحديد اتجاه استغلال عوائد النفط وتبيان مدى امكانية أخذ أقطار الخليج باستراتيجية خطط التنمية القومية للعراق ٧٠ — ٩٧٤ وما سيليها .

وقد انتهى البحث إلى تحديد أبعاد الصورة المستقبلة لاقتصاديات دول الخليج العربي من خلال التحليل المقارن لموارد الثروة الاقتصادية المتاحة (الزراعية — الصناعية — النفطية — والتعدينية الأخرى — السكانية — المالية) في هذه المنطقة . وقد فرغ إلى عدد من النتائج والتوصيات ، يمكن لتخصصات ضيقة مختلفة أخرى أن تتناولها بالبحث والتمحيص للأخذ بها وتعميمها على الوطن العربي الكبير .

وكان من تلك النتائج :

١ . إن زيادة اعتماد أقطار الخليج على النفط كمورد أساسي من موارد الدخل قد حدد هيكل وبنية اقتصاديات دول الخليج بشكله الحالي : اقتصاد أحادي السلعة — تبعية اقتصادية — ازدواجية اقتصادية أيضاً) .

٢ . سوء تخطيط واستثمار عوائد النفط في معظم أقطار الخليج فهي لم توجه الوجهة السليمة وكما ينبغي لتنمية اقتصاديات تلك الأقطار واعمارها وإنما صرفت في مجالات استهلاكية متعددة (الانفاق الاستهلاكي الحكومي)

إلى جانب استنزاف بعضها في مشروعات ترفيهية ودعائية أو لأغراض أخرى . بالإضافة إلى أن بعضاً من مدخرات تلك العوائد قد أودع في المصارف الأجنبية مما عرضها للهبوط المستمر في اقيامها (٦٧ / ١٩٧٣) نتيجة لتبعيتها للنظم النقدية لدول تلك المصارف .

أما التوصيات فيمكننا أن نلخصها في تحديد أسباب وامكانية واوجه استثمار المدخرات المالية لأقطار الخليج الناجمة عن عوائد النفط لتحقيق تنمية اقتصادية عربية هادفة ، عن طريق انشاء مؤسسة خليجية عربية للتنمية والتخطيط ، تضمن للخريطة العربية استقلالها وسيادتها . وامكانية اعتماد تجربة العراق الرائدة في خطة التنمية القومية كنموذج عربي جدير بالتطبيق والتعميم ، لكي يتسنى إحداث تغييرات هامة في هيكل وبنية اقتصاديات أقطار الخليج وما يرافق ذلك من ظهور تغيرات ايجابية كبيرة في العناصر المكونة للبيئة الجغرافية العربية بأكملها .

جدول رقم (١)

التوزيع الجغرافي لامكـــانيـات دول الخليج العربي النفطيـة للسنوات ٥٢/١٩٧٣
(الانتاج – الاحتياطي المؤكد)

التسلسل	الـــــــدول	الانتـاج (مليون طـن) ١٩٥٢	٪ من العالم	١٩٧٣	٪ من العالم	الاحتياطي المؤكـــد بليون طـــن ١٩٧٢	٪ من العالم
١	العـــــراق	١٨,٤٥	٣	٩٥,٠٠	٣,٤	٤,٨	٦,٢
٢	الكـويـــت	٣٧,١٠	٦,١	١٣٨,٢٥	٤,٩	١٠,٢	١٣,٣
٣	السعوديـــة	٤١,٠٠	٦,٨	٣٦٤,٦٨	١٢,٩	١٨,٧	٢٤,٣
٤	المنطقـة المحـايـدة	–	–	٢٧,٤١	٠,٩	١,٩	٢
٥	البحريـــــن	١,٥٠	٠,٢	٣٤,١٠	١,٢	٠,٠٧	–
٦	اتحاد الامارات العربيـــة	–	–	–	–	٣,٣	٤,٢
٧	دبـــــي	–	–	١١,٠٤	٠,٤	–	–
٨	ابـو ظـــــبي	–	–	٦٢,٥٢	٢,٢	–	–
٩	قطر	٣,٢٥	٠,٥	٢٧,٤٩	١,٠	٠,٨	–
١٠	اجمالي دول الخليـــج	١٠١,٣٠	١٦,٧	٧٦٠,٤٩	٢٦,٩	٣٨,٩	٥٠
١١	اجمالي الـوطن العربـــي	١٠٤,٦٧	١٧,٣	٩٥٣,٩٣	٣٤	٤٤,٧	٥٨
١٢	جملة العـــالم	٦٠٥,٠٠	١٠٠	٢٨٣٣	١٠٠	٧٦,٨	١٠٠
١٣	نسبة مساهمة الخليج من العالم ٪	١٦,٧٪		٢٦,٩٪		٥٠٪	
١٤	نسبة مساهمة الخليج من الوطن العربي٪	٩٦٪		٨٠٪		٨٧٪	

(١) إعتمدنا في عمل الجدول على البيانات التالية : (آ) ارقام الإحتياطي المؤكد عن العراق واتحاد الإمارات عن United Nations:Statistical Year Book 1973,New york pp.(170-171). (ب)ارقام إحتياطي العراق عن : مجلة نفط العرب تموز ١٩٧٤ ،ص ٥ . (ح) ارقام إحتياطي الإمارات عن : Middle East Economic Dyjest No. 10,May1974, p.528 .
(د) ارقام الإنتاج عن : المؤسسة المصرية العامة للبترول : مجلة البترول ، المجلة الحادية عشر العدد الثاني ، تموز–آب ١٩٧٤ ص٥٦–٥٨ (هـ) النسب المئوية من عمل الباحث

جدول رقم (٢ – أ)

التوزيع الجغرافي لعوائد النفط لدول الخليج العربي منذ بدء الانتاج وحتى نهاية عام١٩٧٣ بملايين الدولارات الأمريكية (١)

الدول	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٦٠	التراكمي حتى نهاية ١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
العراق	٨٫١	١٩٫٠	٣٨٫٥	١١٠٫٠	٢٦٦٫٣	١٩٥١	٢٦٥٫٥	٢٦٦٫٦	٣٢٥٫١
الكويت	٠٫٨	١٢٫٤	٣٠٫٠	١٣٩٫٠	٤٦٥٫٢	٢٥٤٢	٤٦٤٫٣	٥٢٦٫٣	٥٥٦٫٧
السعودية	١٫٥	١١٢٫٠	١٥٥٫٠	١٧٠٫٠	٣٥٥٫٢	٢٩٥٨	٤٠٠٫٢	٤٥١٫١	٥٠٢٫١
البحرين	١٫٠	٣٫٣	٣٫٨	٦٫٣	—	٩٢٫٥	—	—	—
قطر	—	—	٣٫٨	١٠٫٩	٥٤٫٠	٣٤٥	٥٣٫٣	٥٥٫٨	٥٩٫٥
دبي	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ابو ظبي	—	—	—	—	—	—	—	٢٫٨	٦٫٤
اجمالي الخليج العربي	١١٫٤	١٤٦٫٧	٢٣١٫١	٤٣٦٫٢	١١٤٠٫٧	٧٨٨٨٫٥	١١٨٣٫٣	١٣٠٢٫٦	١٤٤٩٫٨
اجمالي عوائد الوطن العربي	١١٠٤	١٤٨٠٤	٢٣٦٠٩	٤٤٤٠٣	١١٩٥	٨٠٦٦	١٣٤٥	١٦٨٨	١٩٧٠
نسبة مساهمة الخليج من اجمالي الوطن العربي	—	—	—	—	—	—	—	—	—

جدول رقم (٢ ـ ب)

الاجمالي التراكمي حتى نهاية ١٩٧٤	٧٤	٧٣	٧٢	٧١	٧٠	٦٩	٦٨	٦٧	٦٦	٦٥	٦٤
١٣,٤٩٨	٤٦١٠	١٣١٧	٥٧٥,٠	٨٤٠,٠	٥٢١,٢	٤٨٣,٥	٤٧٦,٢	٣٦١,٢	٣٩٤,٢	٣٧٤,٩	٣٥٣,١
١٩,١٩١	٧٠٠٤	٢٠٠١	١٦٥٦,٨	٣٩٩,٨	٨٩٥,١	٨١٢,٢	٧٦٥,٦	٧١٧,٦	٧٧,٢	٦٧١,١	٦٥٥,٠
٤٢,٨٣٠	١٧٢٦٩	٤٩١٥	٣١٠٦,٩	٢١٤٨,٩	١١٩٩,٧	١٠٠٨,٠	٩٦٥,٥	٨٥٢,١	٧٧٦,٩	٦٥٥,٢	٥٦١,٠
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٣,٣٦٣	١١٩١	٣٩٧	٢٥٤,٨	١٩٧,٨	١٢٢,٠	١١٥,٢	١٠٩,٥	١٠١,٨	٩٢,١	٦٨,٥	٦٥,٥
—	٥٧٦	١٦٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٨٥,٩٥١	٣١٧٢	١٠٣٥	٥٥٠,٩	٤٣٠,٧	٢٣٣,١	١٩١,١	١٥٣,٢	١٠٥,٠	٩٩,٨	٣٣,٢	١٢,٤
,٧١٦٧	٣٣,٨٢٢	٩٨٣٠	٦١٤٤,٤	٥٠١٧,٢	٢٩٧١,١	٢٦١٠,٠	٢٤٧٠,٠	٢١٣٧,٧	١٤٤٠,٢	١٨٠٢,٩	١٦٤٧٠,١
١٤٣,٠٨٢	٥٨,٢٩٤	١٧٬١٤٨	١٤,٧٢٢	٨٨٥٤	٧٩٩٣	٤٧٩٨	٤٣٣٢	٣٥٣٩	٣١٥٨	٣٨٤٧	٣٣٢٨
٪٥٧	٪٥٩		—	—	—	—	—	—	—	—	—

(١) د. جمال حمدان : بترول العرب ، دار المعرفة القاهرة، ص ص ١٧٩ — ١٨٠ — من عام ٦٢ إلى ١٩٧١ ٢ عدا الجزائر عن :
Middle East. Economic Survay, September 8 1972.

— مجلة نفط العرب . تموز ١٩٧٤ ، ص ٧ .

— المؤسسة المصرية العامة للبترول ، مجلة البترول ، المجلد الحادي عشر ، تموز آب ١٩٧٤

القسم الاول

يعالج هذا الموضوع النقطتين التاليتين :

أولا : التحليل المقارن لامكانيات دول الخليج العربي النفطية : (انتاجاً واحتياطياً وعوائداً) .

ثانياً : عوائد النفط وبرامج التنمية الإقتصادية لدول الخليج العربي (عرض موجز لبرامج التنمية في دول الخليج .. المملكة العربية السعودية، الكويت ، العراق) .

* * * *

أولاً : التحليل المقارن لامكانيات دول الخليج العربي النفطية: (انتاجاً واحتياطياً وعوائداً) .

من تحليل الجداول المرقمة ١، ٢ : الاشكال المرقمة ٢و٣ نستنتج :ـ

١. تنعم منطقة الخليج العربي بأهمية نفطية عالمية متميزة : انتاجاًواحتياطياً فقد بلغ إجمالي انتاجها عام ١٩٧٣ نحو (٧٦١) مليون طن . أي نحو سبعة أمثال ما أنتجته قبل عقدين من الزمن تقريباً . وهي بذلك فرضت سيادتها على نحو أقل من ثلث إجمالي الإنتاج العالمي بقليل (٩ر٢٦٪) وقد هيأ لها انتاجها هذا فرصة آحتلال مركز الصدارة في خريطة العالم النفطية .

ولاتنحصر أهمية هذه المنطقة في خريطة الإنتاج الحالية بل تتعداها إلى خريطة المستقبل المنظور أيضاً . يؤكد ذلك سيادتها على نحو نصف إجمالي الإحتياطي المؤكد في العالم .

غير أن أهمية منطقة الخليج العربي لاتنبع عن أهميتها العالمية ـ آنفة الذكر ـ فحسب بل لكونها المسؤول الأول والرئيسي عن أبعاد الخريطة النفطية للعالم العربي بأسره . صحيح أن أهميتها النسبية قد آنخفضت من ٩٦٪ عام ١٩٥٢ إلى ٨٠٪ عام ١٩٧٣ نتيجة لظهور منتجين جدد كالجمهورية العربية الليبية والجزائر . إلا أنه يمكن القول بأنها ستتبوأ مكانتها الأولى في السنوات القليلة القادمة . كما يدل على ذلك نسبة نصيبها من إجمالي احتياطي النفط المؤكد للوطن العربي(٨٧٪).

وتتجلى خطورة هذه الحقيقة فيما لو علمنا بأن الموارد النفطية هي المسؤولة تماماً عن تحديد أبعاد خريطة العالم العربي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الحالية والمستقبلة على حد سواء بالإضافة إلى أن هذه الموارد قابلة للنضوب . من هنا تبرز الأهمية الستراتيجية لمنطقة الخليج العالمية والعربية وما ينبغي عمله من أجل إحداث تغيرات ايجابية هادفة في الخريطة العربية بما يكفل وجودها واستقلالها وسيادتها .

٢. تتربع المملكة العربية السعودية على عرش دول الخليج انتاجاً واحتياطاً مؤكداً . فهي تستأثر بنحو نصف إجمالي إنتاج دول المنطقة وزهاء سبع الإنتاج العالمي (١٩٧٣) . وقد تضاعف إنتاجها نحو تسع مرات خلال العشرين سنة الأخيرة . وقد اقترن ذلك بارتفاع أهميتهاالنسبية بالنسبة لاجمالي انتاج النفط في العالم والخليج العربي . فقد بلغت نسبة مساهمتها عالمياً نحو ١٢,٩٪ (١٩٧٣) مقابل ٦,٨٪ فقط عام ١٩٥٢ . ونحو ٤٧٪ عام ١٩٧٣ مقابل ٤٠٪ عام ١٩٥٢ بالنسبة لمنطقة الخليج العربي . وهي بذلك تنفرد على دول الخليج — انفرداً ومجتمعين — إن لم يكن دول العالم النفطية أجمع — في نمو معدلات الإنتاج السريعة . وتتضح أبعاد الأهمية النسبية للسعودية فيما لو علمنا بأنها تظفر بنحو ربع الاحتياطي المؤكد من النفط في العالم . أي قرابة نصف احتياطي منطقة الخليج العربي وزهاء ٤٢٪ من جملة احتياطي الوطن العربي بأسره .

وهذا يعني أن المملكة السعودية قد حضيت وستحضى بالمرتبة الأولى بين دول الخليج العربي كما أن الزيادة السنوية السريعة بمعدلات إنتاجها وارتفاع إجمالي احتياطيها :— كما توضحه البيانات— تشير لأول وهلة إلى الأهمية الكبيرة لهذه الرقعة من المنطقة العربية ، وتحدد أبعاد مهامها القومية المرتقبة في تحقيق خريطة اقتصادية عربية

نامية ومتطورة . إلا أن الدراسة قد كشفت عن اتجاه مضاد لهذه الحقيقية تماماً . فالنفط وموارده لم تسخر لتحقيق تنمية اقتصادية هادفة بل استنزفت في مجالات استهلاكية وترفيهية ودعائية وغيرها. كما سنرى لاحقاً عند دراسة النقطة التالية .

٣. وتأتي الكويت بالمرتبة الثانية بين دول الخليج العربي إذ تنعم بنحو ١٨٪ من إجمالي إنتاجها أي نحو ٤,٩٪ عام ١٩٧٣ من إجمالي الإنتاج العالمي مقابل ٦,١٪ عام ١٩٥٢ . والملاحظ هنا تراجع الأهمية النسبية للكويت من إجمالي الإنتاج العالمي خلال السنتين المذكورتين. والذي يرجع إلى النمو السريع لمعدلات الإنتاج في بعض مناطق الإنتاج النفطية الأخرى ، بالإضافة إلى شهور منتجين جدد على مسرح الإنتاج مما كان له أثره في إحداث تغيرات سريعة في سلم التطور .

وعلى الرغم من أن الكويت والمملكة السعودية قد بدأتا الإنتاج ببعد زمني ومعدلات إنتاجية سنوية وبأهمية نسبية متقاربة كما يؤكد ذلك عام ١٩٥٢ إلا أن العقدين التاليين كانا كفيلين بتغيير الصورة تماماً لصالح المملكة السعودية التي بلغ إنتاجها نحو ثلاثة أمثال نظيرتها وبالتالي ارتفاع أهميتها النسبية إلى درجة مطابقة لنمو حجم إنتاجها هذا . بيد أن خريطة الكويت المنتظرة قد لاتكون كذلك طالما أنها تسيطر الآن على نحو ثمن الإحتياطي العالمي (١٣,٣٪) وزهاء أكثر من نصف احتياطي المملكة السعودية .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الكويت أسعد حظاً من سابقتها في تنفيق بعض من عوائد مواردها النفطية لتغيير ملامح خريطتها الجغرافية الطبيعية والبشرية . إلا أن ذلك أقل مما ينبغي بكثير مما يكشف عن شواهر سلبية متعددة الجوانب حالت دون تأدية النفط لرسالته في إحداث التغيير الأفضل كما سنرى فيما بعد .

٤. ويأتي العراق في المرتبة الثالثة بين دول الخليج العربي إنتاجاً واحتياطياً مؤكداً . وهو لاينعم سوى بنحو أقل من ثلث إجمالي إنتاج المملكة العربية السعودية وزهاء ثلاثة أرباع إنتاج الكويت إلا أنه يفوقهما قدماً في الإنتاج كما أنه أسعد حظاً في تنفيق وآستخدام عوائده النفطية منذ بدء الإنتاج وحتى الآن عامة وخلال الفترة (١٩٧٠/١٩٧٤) بصورة خاصة في ظل خطة آلتنمية القومية كما سنرى لاحقاً .

٥. أما باقي أقطار الخليج العربي فتظفر بالأهمية النسبية الباقية ٥,٨٪ و٥,٧٪ من إجمالي إنتاج الخليج العربي والعالم على التوالي . وتحظى أبو ظبي بالمكانة الأولى بين مجموعة هذه الأقطار (٢,٢٪) وتليها البحرين (١,٢٪) فقطر (١٪) فالمنطقة المحايدة الكويتية السعودية (٠,٩٪) فدبي (٠,٤٪) وذلك عام ١٩٧٣ .

والملاحظ هنا النمو السريع لحجم إنتاج هذه الأقطار خلال العشرين سنة الأخيرة بالإضافة إلى آرتفاع نصيبها من إجمالي احتياطي النفط المؤكد في المنطقة والعالم وهو بذلك يفوق نصيب باقي الوطن العربي (الوطن العربي باستثناء منطقة الخليج) من آحتياطي النفط المؤكد .

من هنا تظهر أهمية هذه الأقطار في المساهمة في تحقيق تنمية آقتصادية وآجتماعية وسياسية هادفة تحقق للخريطة العربية طموحاتها القومية السامية .

غير أن ماأُنجز في هذا المجال محدود جداً كما سنرى . ولعل من المفيد أن نشير إلى حجم العوائد النفطية التي تسلمتها دول الخليج هذه. فمن تحليل جدول رقم (٢) نستنتج :

(١) حظيت دول الخليج العربي مجتمعة بنحو ٨١,٧١٦ مليون دولار خلال الفترة ١٩٥٠ / ١٩٧٤ كإجمالي تراكمي وهي بذلك آنفردت بنحو أكثر من نصف إجمالي العوائد النفطية العربية (٥٧ ٪)

والأبعد من ذلك أن منطقة الخليج هذه كانت تستأثر بجملة

عوائد النفط تقريباً خلال السنوات الأولى لبدء الإنتاج وحتى نهاية عام (١٩٦٠) . ذلك قبل بدء الإنتاج التجاري للأقطار العربية الأخرى في شمال أفريقية .
وهذا يعني أن هذه المنطقة أسعد حظاً من غيرها من أرجاء الوطن العربي في هـذا المجال سبقاً تاريخياً وأهمية نسبية انتاجاً واحتياطياً وعوائداً .

(٢) على الرغم من أن العراق كان قد ظفر بالمرتبة الأولى (٧٣٪)بين دول الخليج بالنسبة لإجمالي عائداته النفطية عام ١٩٤٠ ، إلا أنه سرعان ما فقد مكانته هذه أمام منافسين كبيرين هما .. السعودية والكويت . ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو النمو السريع والمطرد بمعدلات حجم العوائد النفطية لهاتين الدولتين مقارنة بالعراق . ذلك يرجع في آعتقادنا إلى النمو السريع في حجم آنتاجهما النفطي الذي يعكس رغبة الشركات الأجنبية العاملة فيهما بجلاء ، في حين أن معدلات الإنتاج العراقي قد آتسمت بالنمو البطيء مع وجود سنوات تذبذب كما في ١٩٦٧,٦٦,٦٢,٥٨,٥٦,٤١ . مثلاً .
ومع ذلك فإن العراق يعتبر من أول أقطار دول الخليج العربي تخطيطاً لعوائده النفطية في برامج تنموية مختلفة باعتراف الاقتصاديين الغربيين أنفسهم .(١) وكما سنرى لاحقاً .

(٣) والحقيقة الثالثة التي أود أن أظهرها هنا هي النمو السريع لحجم العوائد النفطية خلال السنوات الأربع الأخيرة (٧١ / ١٩٧٤) الذي يرجع إلى التطور السريع لأسعار النفط المعلنة وما نجم عنه من زيادة دخول حكومات دول الإنتاج ـ لاحظ الجدول رقم (٣) التالي ـ

---

(1) Murray,J.: The Economic Impact of Oil on the Arab Middle East, Bournemouth.

نتيجة تطبيق إتفاقية طهران (١) .وشرق البحر المتوسط (٢) وصدور قانون تأميم شركة نفط العراق رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٢(٣).

جدول رقم (٣)

تطور الأسعار المعلنة للنفط العربي وحصة حكومات الدول المنتجة والمصدرة عن كل برميل بالدولار الأمريكي(٤)

الفترة الزمنيـــة	السعر المعلن للبرميل	متوسط حصة الدول (الريع + الضريبة)
١٩٦٥/٦٠	١,٨٠	٠,٨٢
١ كانون الثاني — ١٤ تشرين الثاني		
١٩٧٠	١,٨٠	٠,٩١
١٥/شباط—٣١/آذار ١٩٧٢	٢,٢٨	١,٣٢
آب / ١٩٧٣	٣,٠٧	١,٨٠
١٦ تشرين الأول—٣١ كانون الأول		
١٩٧٣	٥,١٢	٣,٠٥
١ كانون الثاني ١٩٧٤	١١,٥٦	٧,٠٠

(١) عقدت إتفاقية طهران في ١٥/شباط /١٩٧١
مجلة نفط "عرب — العدد السادس — السنة السادسة — آذار ١٩٧١ . — ص ٣٣

(٢) الوقائع العراقية : إتفاقية شرق البحر المتوسط — العدد ٢٠٠٨ — ٨ حزيران ١٩٧١ ، ص ص ٢٠/٢١

(٣) صدر قرار التأميم في الفاتح من حزيران ١٩٧٢ .

(٤) مجلة نفط العرب العدد الحادي عشر — السنة التاسعة — آب /١٩٧٤ . ص ٢٥

نستخلص من كل ماتقدم : أن منطقة الخليج العربي هذه تحظى بمكانة هامة ومتميزة في عالم النفط ليس نتيجة للسبق التاريخي بالنسبة لبدء الإنتاج التجاري وغزارة الإنتاج وانخفاض تكاليف انتاجه (١) وعوامل ايكولوجية أخرى فحسب ، بل نتيجة لمعدلات نمو الإنتاج السريعة وزيادة أهميتها النسبية الحالية والمستقبلة من إجمالي العالم عامة والوطن العربي بوجه خاص . كل ذلك يتطلب ، وبالضرورة أن يتخذ النفط وموارده مادة أساسية لكل عملية تنمية هادفة تحقق لهذه المنطقة والوطن العربي كل ما تصبو إليه بما تقدمه من إمكانات تعتبر مادة التغيير الأساسية الطبيعية والبشرية على حد سواء .

وتقف المملكة العربية السعودية والكويت والعراق على رأس قائمة دول الخليج هذه لما لها من امكانيات نفطية كبيرة انتاجاً واحتياطياً وعوائداً . والسؤال الذي يثار الآن : ماذا حققت هذه الدول في مجالات التنمية ؟أو أين نفقت عوائد النفط منذ بدء الإنتاج التجاري وحتى الآن ؟ هذا ماسنحاول الإجابة عليه في النقطة التالية .

ثانياً : عوائد النفط وبرامج التنمية الإقتصادية لدول الخليج العربي (عرض موجز لبرامج التنمية المختلفة في دول الخليج : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، العراق) .

هنا سنحاول أن نجيب عن السؤال الآنف الذكر وللوصول إلى هذا الهدف فإننا سنتعرض بالدراسة لواقع التنمية في الأقطار الثلاثة الأولى في منطقة الخليج العربي : إنتاجاً واحتياطياً وعوائداً وهم : (المملكة العربية السعودية ، الكويت ، العراق) .

(١) المملكة العربية السعودية :

في أول الستينات وضع أول برنامج للتنمية في المملكة العربية

(١) لمعرفة التفاصيل عن تباين تكاليف الإنتاج وعوامل إنخفاضها بالنسبة لإنتاج النفط العربي عامة ونفط الخليج خاصة ، راجع :

Adelman, M.A: "Oil production Costs in Four Areas," Reprinted From the proceedings of the Council of Economics, February 28 march 1966, P. 114.

السعودية ، حددت مدة تنفيذه بعشر سنوات (١) . وقد حققت السنوات الثمان الأولى لتنفيذه ٦٢ / ٦٣ / ٧٠ / ١٩٧١(١٣٨٢ / ١٣٨٣و٩٠ / ١٣٩١هـ)، معدل نمو بلغ نحو ١٠٪ وهو ضعف المعدل المقرر للأقطار النامية الأخرى(٢). ولعل المقصود هنا بمعدلات النمو حجم الناتج المحلي (الدخل القومي) الذي يرجع أساساً إلى النمو في حجم معدلات الإنتاج بالنسبة لقطاع النفط لاغيره .وبالتالي آرتفاع حجم عوائده المالية ، كما يؤكد ذلك التقرير الذي نشره مركز الأبحاث والتنمية الصناعية في المملكة (٣) . ويؤكد ذلك أيضاً زيادة الأهمية النسبية لقطاع النفط بالنسبة لإجمالي مكونات الدخل القومي في البلاد خلال الفترة ١٣٨٤ /١٣٨٥هـ (١٩٦٤ /١٩٦٥) و ٩٠ /١٣٩١هـ (١٩٧٠ /١٩٧١) من نحو ٦٢ ٪ إلى ٧٢ ٪ ..(٤) . وهنا نتساءل أوليس المقصود بالتنمية بعث الحياة في وتائر النمو المختلفة لقطاع الإقتصاد الوطني ؟ فإذا كان كذلك فهل آستطاعت القطاعات الأخرى في آقتصاديات المملكة أن تحدث تغيرات إيجابية هامة مثلاً ؟؟

إن نسبة مساهمة قطاع الزراعة والأحراش وصيد الأسماك من إجمالي الدخل القومي (الوطني) بلغت ١٣٩٠ /١٣٩١هـ نحو ٧ ٪ مقابل ١٢ ٪ عام ١٣٨٥/٨٤هـ وهي سنة التخطيط الأولى وكما آعتمدها التقرير آنف الذكر.

وليس حال قطاع الصناعات التحويلية أفضل مما سبقه . فالأهمية النسبية لصناعة تكرير النفط والصناعات التحويلية الأخرى قد آتسمت بالثبات

---

(١) المملكة العربية السعودية ، مركز الأبحاث والتنمية الصناعية : التركيب الصناعي من الناحيتين الفنية والإقتصادية واحتمالات النمو في المملكة العربية السعودية ، ج ١ (التقرير والتوصيات) محرم / ١٣٩٣هـ ، شباط ١٩٧٣ ، ص ٦ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٠

(٣) نفس المصدر ، ص ٧

(٤) إن النسب المئوية الواردة في هذا البحث هي جميعاً من حسابات الباحث معتمداً على الأرقام المطلقة الواردة في جدول رقم أ — ٣ الوارد بالمصدر التالي :
المملكة العربية السعودية / مركز الأبحاث والتنمية الصناعية ، ج ٢ ، ص ٢٨٩ .

طيلة الفترة ١٣٨٤ /١٣٩١هـ (٩ ٪ و ٢,٦ ٪)لكل منهما على الترتيب .

والأبعد من ذلك أن قطاع الكهرباء والغاز والمياه والخدمات الصحيةقد انخفضت أهميته النسبية من نحو ١,٧ ٪ إلى ١,٦ ٪ خلال الفترة ذاتها .

هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة زيادة تسرب الأموال العربية (مدفوعات عوامل الدخل إلى الخارج)السعودية إلى الخارج . (للإيداع في البنوك أو الإستثمارات الأجنبية) خلال الفترة ١٣٨٤ /١٣٩١هـ بمعدل يفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كما يؤكدها ارتفاع الأهمية النسبية لها خلال العام ١٣٩٠ /١٣٩١هـ التي بلغت نحو ٣٧٪ مقابل ٣٠٪ عما كانت عليه عام١٣٨٤هـ

حاصل ماتقدم يعكس بجلاء مدى سيطرة القطاع النفطي واستمرارية معدلات نموه على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى التي لم تنل بعد في اعتقادنا ما تستحقه من عناية تتناسب وأهميتها لاقتصاديات الدولة . وهنا تكمن الخطورة ، إذ أن قطاع النفط قطاعاً أجنبياً وأن الإسراف في الإعتماد على موارده قد يجعل اقتصاديات أي قطر اقتصاداً تابعاً ويربط اقتصاديات ذلك القطر باقتصاديات دول الشركات ذلك . ومجمل القول أنه يخلق هيكلاً اقتصادياً متداعياً لابنياناً اقتصادياً نامياً ومتطوراً .

جدول رقم (٤)

نصيب الفرد في الكويت من الخدمات التعليمية والصحية مقارنة (١) بغيره من دول العالم عام ١٩٦١ ،بالدينار الكويتي .

جنسية الفرد	نصيبه في حقل التعليم	نصيبه في حقل الخدمات الصحية
كويتي	٢٨	٢٦
إيطالي	٨,٢	٧
بريطاني	٢١	١٧
سويدي	١٧,٩	٥,٣
في الأقطار العربية	من ١/ ٢ إلى ٢	من ٠,٣ إلى ٠,٤

(١) دولة الكويت : وزارة التجارة والصناعة ، إدارة البحوث الإقتصادية والأحصاء، التنمية في دولة الكويت ، نيسان ١٩٧٣ ، ص ١٠

جدول رقم(٥)التوزيع القطاعي لجملة الإستثمارات القومية الإجمالية في الخطة الخمسية الأولى ٦٧ /٦٨ـ ٧١ /١٩٧٢ (١)

القطاعات الإقتصادية	القطاعات القومية			الإجمالي	
	حكومي	مشترك	خاص	خلال الخطة	بالنسبة٪ للمجموع
نفط وغاز طبيعي	—	١٠,٠	٦٠	٧٠,٠	٧,٧
الصناعة	٢,١٠	٣٩,٠	٢٦	٨٦,٠	٩,٤
الزراعة والثروة الحيوانية	٥,٠	—	٣	٨,٠	٠,٩
الثروة السمكية	—	—	٤	٤,٠	٠,٤
الطاقة(كهرباءوغاز)	٦٤,٨	—	—	٦٤,٨	٧,١
المياه والري	٧٢,٠	—	—	٧٢,٠	٧,٩
النقل والموصلات	٩٠,٢	٨,٠	٥٤	١٥٢,٢	١٦,٧
الإعلام والإرشاد الوطني	١٣,٣٠	—	—	١٣,٠	١,٤
البحث والتدريب	٧,٠	—	٢	٩,٠	١,٠
الخدمات التعليمية	٥٠,٠	—	٢	٥٢,٠	٥,٧
خدمات آجتماعيةودينية	١٧,٠	—	١	١٨,٠	٢,٠
خدمات صحية	٣٠,٠	—	٣	٣٣,٠	٣,٦
اسكان ومباني عامة	٧٥,٠	٢,٠	١٠٠	١٧٧,٠	١٩,٤
تجارة ومال وسياسة	٦,٠	١,٠	١٥	٢٢,٠	٢,٤
مرافق عامة وخدمات بلدية	٤٦,٠	—	—	٤٦,٠	٥,٠
خدمات أمن وعدل	١٠,٠	—	—	١٠,٠	١,١
التغيير في المخزون السلعي	—	—	٧٥	٧٥,٠	٨,٢
جملة الإستثمارات القومية الإجمالية	٥٠٧,٠	٦٠,٠	٣٤٥	٩١٢,٠	١٠٠,٠ ٪

(١) نفس المصدر ، ص ٣٣ .

اضف إلى ذلك أن أكثر من ثلث إجمالي الناتج المحلي يتجه بعيداً عن الرقعة الجغرافية للدولة ،وعموماً فإن النفط يغذي الميزانية الحكومية بنحو ٩٠٪ من ايراداتها ،بينما لاتساهم الرسوم الكمركية مثلاً سوى بنحو ٣٪من إجمالي ايردات المملكة (١).

وعليه ،فإن مثل هذه المؤشرات — على قلتها — تعكس وبوضوح الواقع السلبي للتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .

وهذا وليس من اليسير مناقشة خطة التنمية الحالية (الخطة الاولى المعتمدة في منتصف ١٣٩٠) للملكة لعدم توفر البيانات والمعلومات الكافية إذ لازالت البلاد تفتقر إلى تعداد سكاني شامل يمكن أن يكون القاعدة الأساسية التي تستند عليها أية تنمية هادفة

٢— الكـويت :

اعتمدت الكويت سياسة استثمارية خاصة خلال السنوات ١٩٥١ / ١٩٦٧ م .ويمكن تحديد إتجاهين رئيسين لها هما : —

الاتجاه الأول : التأكيد على تنمية المرافق العامة والقوى البشرية عن طريق رفع المستوى التعليمي والخدمات الصحية .كوذلك خلال الفترة ١٩٥٢/١٩٦٠م كما يظهرها الجدول رقم (٤) .

الاتجاه الثاني : التأكيد على الاستثمارات الانتاجية المباشرة والتوسع في الاستثمارات الأُخرى .ومن أجل ذلك فقد قدمت حكومة الكويت لأول مرة — خطة التنمية الخمسية الاولى إلى مجلس الامة للمصادقة عليها عام ١٩٦٧، الا أن ذلك لم يتم فعلاً (٢). غير أن مشروعاتها قد نفذت من خلال الميزانيات . فقد رصد في الخطة المذكورة ٩١٢ مليون دينار تستثمر في القطاعات المختلفة .وقد استأثر القطاع العام بنحو ٦ر٥٥٪. وحظي القطاع

(١) المملكة العربية السعودية : المصدر السابق ، ج ١، ص ١٩ .

(٢) للتفاصيل عن التنمية في الكويت انظر : دولة الكويت ، وزارة التجارة والصناعة ، إدارة البحوث الإقتصادية والإحصاء (قسم الإحصاء) : التنمية في دولة الكويت ، ، نيسان ، ١٩٧٣ ، ص ١٠ .

الخاص بنسبة ٨ر٣٧ ٪، والنسبة الباقية للقطاع المشترك .وقد وزعت الاستثمارات على النحو الذي يظهره الجدول التالي :(جدول رقم ٥)

ومن تحليله يتضح : —

١. أن معظم قطاعات الانتاج لم تحظ بأهمية كبيرة في جدول هذه الخطة، فقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية لم ينعم سوى بأقل التخصيصات المعتمدة في جدول هذه الخطة .إذ بلغت نسبة مساهمته فيها نحو ٣ر١٪ من اجماليها فقط. وكذلك بالنسبة للقطاع الصناعي الذي لم تزد نسبة مساهمته من إجمالي التخصيصات عن ٤ر٩٪. وقد ورد في التقرير الخاص عن التنمية الذي أصدرته دولة الكويت (١) ... « أنه روعي تجنب الطفرة في التصنيع والتدرج في عملية التصنيع بشكل يتوافق مع توافر القوة العاملة المتخصصة والمهارات البشرية .»

---

(١) نفس المصدر . ص ٣٤

جدول رقم (٦)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج القومي خلال عام ١٩٧٠/٦٩

(الكويت)

النشاط الاقتصادي	المساهمة بالناتج القومي ٦٩/١٩٧٠ مليون دينار	٪
المناجم والمحاجر	٥٥٧	٥٦,٦
الخدمات (أ)	١٩٠	١٩,٣
التجارة (ب)	٨٥	٨,٦
التشييد والبناء	٣٩	٤,٠
الصناعة التحويلية	٣٦	٣,٧
الكهرباء والماء والغاز	٣٦	٣,٧
النقل والموصلات والتخزين	٣٥	٣,٦
الزراعة والصيد	٥	٠,٥
المجموع	٩٨٣	١٠٠ ٪

(١) نفس المصدر ، ص ٥٠ .

(آ) تضم الخدمات الحكومية الإدارية ، الخدمات الإجتماعية ، خدمات الأعمال ، الترفيه والتسلية ، الخدمات الشخصية .

(ب) تضم تجارة الجملة والمفرد والبنوك والمؤسسات المالية ، التأمين ، العقارات وخدمات المال والتجارة .

ولعل من المفيد أن نتساءل : أوليس بالامكان مضاعفة الأهمية النسبية بالنسبة للقطاع الصناعي ضمن برامج الخطة الخمسية هذه ضمن المعطيات المتاحة حالياً ؟ لاسيما وأن هناك نسبة قد تصل إلى النصف أو تزيد من إجمالي المشتغلين في هذا القطاع هم من غير الكويتين .ولماذا إذن نؤمن بأحداث طفرة سريعة في نمو قطاع آخر أقل أهمية بالمقارنة الدقيقة (اقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً) مع القطاع الصناعي لعملية التنمية الهادفة : الآ وهو قطاع الاسكان والمباني العامة الذي استأثر بالمرتبة الاولى أي بنحو خمس إجمالي التخصيصات (١٩,٤٪) .والسؤال الثالث أوليس من المعقول أن تتناسب معدلات النمو للقطاعات المختلفة ضمن خطة التنمية (وطنياً وقومياً) مع معدلات نمو حجم ايراداتها النفطية ؟

إن التنمية الهادفة في اعتقادنا هي التي تتخذ من قطاعات الانتاج الأساسية الصناعة والزراعة والنقل والخدمات هدفاً أساسياً لها وبحكم توفر المقومات الجغرافية : الطبيعية والبشرية من أجل تغيير معالم الخريطة الحالية نحو الأفضل لتتمكن من البقاء والنمو بعد نفاد النفط أو تبدل أهميته النسبية مستقبلاً .

(٢) ظفر قطاع النقل والمواصلات بأهمية نسبية معقولة بلغت نحو ١٦,٧٪ إذ أن تطوير الموانيء البحرية والجوية والطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية تعتبر اموراً حيوية للتنمية .

أما النسبة الباقية فهي لصالح قطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعية الأُخرى والتي استأثرت جميعاً بنحو ٣٩٪ من إجمالي التخصيصات.

إن هيكل الخطة الخمسية الاولى هذه لايتناسب وامكانية الكويت النفطية ولا مع واقع تعداد سكانها حالياً ،وعليه فأننا نرى بأن خطة التنمية الهادفة هي التي تأخذ في ستراتيجيتها الاعتبارات الآتية :

أ ــ تحقيق وتائر نمو سريعة لقطاعات الاقتصاد الوطني والقومي عامة ويعتمد قطاعات الانتاج الرئيسة هدفاً لها .

ب ــ تحقيق مبدأ التوازن بين تخصيصات الخطة ومعدلات النمو لايراداتها بحيث لاتترك فائضاً من الدخرات المالية تودع في البنوك أو للاستثمارات الأجنبية .

جـ ــ الأخذ بعين الاعتبار أن النفط مورد فاني لامحال وأن اسعاره آخذة في التزايد المستمر ــ كما رأينا ــ وعليه فان التوجيه الأمثل يقضي بضرورة برمجة الانتاج بما يتلائم تماما مع خطط التنمية وطنياً وقومياً .

والخلاصة ، أن الموارد النفطية لازالت هي السمة المميزة للاقتصاد الكويتي فالنفط يغذي الميزانية الاعتيادية (١٩٧٢ /١٩٧٣) بنحو ٩٤,٥٪ من إجمالي ايراداتها (١).وهو يساهم بنحو ٥٦,٦٪ من إجمالي الناتج القومي (٦٩ /١٩٧٠) في حين لاتساهم القطاعات الاقتصادية الأُخرى سوى بنحو ٣,٧٪ بالنسبة للصناعة وزهاء ٠,٥٪ بالنسبة للقطاع الزراعي كما يؤكد ذلك جدول رقم (٦) .

وهذا يعني أن الاقتصاد الوطني واقع تحت رحمة القطاع النفطي وهو قطاع أجنبي حالياً أولاً. وأن الاقتصاد الكويتي أُحادي السلعة ثانياً. وهو تابع لاقتصاديات دول الشركات بالضرورة ثالثاً . من هنا تبرز أهمية الأخذ بأبعاد ستراتيجية جديدة للتنمية تكفل تحرير الاقتصاد الوطني من تبعية قطاع النفطي .

٣ ــ العراق :

يعتبر عام ١٩٥٠ نقطة التحول الأولى في الاقتصاد العراقي نحو الإنماء . فقد شهد هذا العام ميلاد مجلس الإعمار (٢) . وفي عام ١٩٥٣ ، أُنشئت وزارة الإعمار . وقد قدم المجلس إلى الحكومة ثلاثة برامج (خطط للتنمية «الإعمار»). الأول عام ١٩٥١ (للفترة ٥١ /١٩٥٦) استناداً إلى توصيات

(١) نفس المصدر . ص٢٠

(٢) الحكومة العراقية : قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ .

بعثة البنك الأولى للإتحاد والإعمار L: B. R. D'(١) والثاني عام ١٩٥٥ (للفترة ٥٥ /١٩٥٩) وقد جاء تنفيذاً لتوصيات اللورد سولتر Salter (٢). أما البرنامج الثالث لفترة (٥٦ /١٩٦١) . وقد جاء نتيجة لاستكمال دراستي سولتر وهيئة آرثر . دي . لتل (٣) Arthnur D. Little

ومن دراسة تلك البرامج يمكن أن نقول إنها اهتمت بدرجة كبيرة بقطاعات الزراعة والري والنقل والمواصلات والإسكان . ولم ينل القطاع الصناعي إلا حوالي ١٦٪ بالمتوسط من إجمالي تخصيصات القطاعات المختلفة في البرامج الثلاثة . ناهيك عن نسبة التنفيذ الفعلي كانت دون ذلك بكثير ، كما سنرى لاحقاً . بالإضافة إلى أن البرنامج الثالث كان أكثر حظاً من سابقيه في تمتعه بفرص البقاء والتنفيذ . كما أن مشروعات تلك البرامج كانت تتسم بطابع المحافظة التامة بالنسبة لكافة المشروعات والتي من شأنها الحفاظ على العلاقات الإجتماعية والسياسية السائدة ، خاصة ،في القطاع الزراعي . كما أنها لم تكن جادة في إقامة صناعات تعتمد على الحماية الكمركية بالإضافة إلى إهمالها تنمية القوى البشرية .

وعلى الرغم من ذلك ،فإن تلك البرامج قد ساهمت فعلاً في تغيير بيئة العراق طبيعياً وبشرياً ،سواء بالسيطرة على المياه واستغلالها أم بالنمو العمراني في مناطق البلاد المختلفة .

أما في ظل سنوات العهد الجمهوري فقد شرع أربعة برامج . البرنامج الأول: الخطة الاقتصادية المؤقتة (١٩٦٢/٥٩) (٤) والثاني :الخطة الاقتصادية التفصيلية (١٩٦٥/٦١) .والثالث الخطة الاقتصادية الخمسية (٦٥

---

(١) International Bank of Reconstruction and Development: "The Economic Development of Iraq" Baltimore 1952 .

(٢) قدم لورد سولنز تقريره في ١٤ نيسان ١٩٥٤ .,
لورد سولنز : أعمار العراق (خطة العمل) ، بغداد ١٩٥٦ صص ١٣٢ – ١٣٣

(٣) Little, A.D.:" Aplan for Industrial developments in Iraq" Cambridge Massachusetts May 1956 .

(٤) الوقائع العراقية : رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ (الخطة الاقتصادية المؤقتة ، السنة الثانية ، العدد ٢٨١ ، ٣١ تشرين الثاني ١٩٥٩ .
والعدد ٤٩٤ : قانون تعديل الخطة الاقتصادية المؤقتة ، السنة الثالثة ٧ ذار ١٩٦١ .

جدول رقم (٧)

دراسة مقارنة للتخصيصات السنوية والاستثمارات الفعلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة ضمن

القطاعات	مجموع الفترة ٥١/٥٨	سنوات بعد الثورة			
		٥٩	٦٠	٦١	٦٢
المجموع المتوسط السنوي					
الزراعة والري والصرف واستصلاح الأراضي					
التخصص السنوي	١٤٣,٨	١٧,٩	٢٣,١	٢٩,٦	١٥,٦	٢٠,٢
المصروف الفعلي	٧٤,١	٩,٢	١٠,٩	١٠,٨	١١,٩	٦,٣
نسبة ٢ : ١ بالمائة	٥١,٩	٥١,٩	٤٧,٢	٣٦,٥	٧٦	٣١
الصناعة والتعدين وتوليد الطاقة						
التخصيص السنوي	٦٢,١	٧,٧	٩,٤	٢١,٣	١٢,٥	٢٤,٧
المصروف الفعلي	٣٠,٩	٣,٨	٤,٩	٥,٧	٧,٢	١٠,٣
نسبة ١ : ٢ بالمائة	٥٠	٥٠	٥٢,١	٢٦,٨	٥٨	٤٢
النقل والمواصلات والتخزين						
التخصص السنوي	١٠٩,١	١٣,٦	٢١,٣	٥٧,١	٢٥,٥	٢٢,٤
المصروف الفعلي	٥٥,١	٦,٨	١٣,٧	٨,١	١٤,٢	١٥,٨
نسبة ٢ : ١ بالمائة	٥٠,٤	٥٠,٤	٦٤,٤	١٤	٥٦	٤٩
المباني والاسكان						
التخصص السنوي	١٠٣,٥	١٢,٩	٢٩,٨	١٢٦,٧	٤٤,٨	٣٠,٨
المصرف الفعلي	٣٠,٩	٣٠,٨	٢٥,١	٢٢,٩	٣٣,٤	٢٦,٤
نسبة ١ : ٢ بالمائة	٢٩	٢٩	٨٤,٠	١٨	٧٥	٨٦
المجموع العام للتخصيصات	٤١٨,٥	٥٢,٣	٨٣,٦	٢٣٤,٧	٩٨,٤	٩٨,١
المجموع العام للمصروفات الفعلية	١٩١,٠	٢٣,٩	٥٤,٦	٤٧,٥	٦٦,٧	٥٨,٨
نسبة ١ : ٢ بالمائة	٤٥,٧	٤٥,٧	٦٥	٢٠	٦٨	٥٩

أخذت أرقام ١٩٥٢/٥١ إلى ١٩٦٧/٦٦ عن : مجلة عالم الاقتصاد : العدد الثالث ، السنة الستحلت — مع المقارنة — بقية الأرقام عن : وزارة التخطيط : تقسيم النمو الاقتصادي في

التنميـــــة في العـــــراق للسنوات ١٩٦٩/٥١ (بمـلايين الدنـــانـــير) (١).

١٩٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	١٩٦٩	١٩٦٩/٥٩ المجموع	١٩٦٩/٥٩ المتوسط السنوي	١٩٦٩/٥١ المجموع	١٩٦٩/٥١ المتوسط السنوي
٢٤,٧	٢٥,٢	٢٩,٦	٢٩,٧	٤٠,٠	٢٢,٠	٣٠٩,٦	٢٨٨	٤٥٣,٤	٢٣,٨
٦,٧	٥,٢	٦,٨	١٠,٤	١٤٨	١٦,٦	١٠٤,٩	٩,٥	١١٩,٠	٩,٤
٢٧	٢١	٢١	٣٥	٣٧	٧٥,٥	٣٣,٧	٣٣,٧	٣٩,٥	٣٩,٥
٤٣,٠	٣٢,١	٤٢,٦	٣٩,٨	٣٩,٥	٢١,٠	٣٥١,٠	٣١,٩	٤١٣,١	٢١,٦
١٦,٥	١٢,٩	١٨,٩	٢٢,٧	١٣,٤	١٩,٠	١٤١,٠	١٢,٨	١٧١,٩	٩,٠
٣٨	٤٠	٤٤	٥٨,٥	٣٣,٩	٩٠,٥	٤٠,١	٤٠,١	٤١,٦	٤١,٦
٢٧,٩	٢٦,٦	٢٣,٦	٢١,٠	٢٠,٧	١٢,٠	٣٢٠,٥	٢٩,١	٤٢٩,٦	٢٢,٥
١٨,٩	٩,٥	١٢,٠	١٤,٨	١٢,٤	١١,٦	١٤٩,٣	١٣,٦	٢٠٤,٤	١٠,٧
٦٨	٣٦	٥١	٧٠,٥	٥٩,٩	٩٦,٧	٤٦,٥	٤٦,٥	٤٧,٥	٤٧,٧
٢٥,٢	٣٠,٧	٢٣,١	٣٢,٢	٣٠,٠	٣٠,٩	٤٦١,٨	٤٢,٠	٥٦٥,٣	٢٩,٧
١٤,٥	١٢,٤	٩,٤	٢١,٤	٢٤,٨	٢٦,٧	٢٧٢,٣	٢٤,٨	٣٠٣,٢	١٥,٩
٥٨	٤٠	٤١	٦٩,٥	٨٢,٧	٨٦,٤	٥٩	٥٩	٥٣,٩	٥٣,٥
١٢٠,٨	١١٤,٦	١١٨,٩	١٢٢,٧	١٣٠,٢	٨٥,٩	١٤٤٢,٩	١٣١,١	١٨٦١,٤	٩٧,٩
٥٦,٦	٤٠,٠	٤٧,١	٦٩,٣	٦٥,٤	٧٣,٩	٦٦٧,٥	٦٠,٧	٨٥٨,٥	٤٥,١
٤٧	٣٥	٤٠	٥٧	٥٠	٨٦	٤٦,٢	٤٦,٢	٤٦,١	٤٦,٣

مايس ١٩٦٨، بغـداد ص ٣٨–٣٩.

١٩٧٠/٥ ، جـ١ ، الملحق الاحصائي رقم ٣ و ٤ .

(١٩٦٩) (١) والرابع : خطة التنمية القومية (١٩٧٤/٧٠) (٢) .

ومن دراسة تلك الخطط يتضح أن فترة التخطيط في العهد الجمهوري قد اتسمت خلال السنوات العشر الاولى بعدم الاستقرار نتيجة للاوضاع السياسية والاقتصادية التي عمت البلاد .والملاحظ أن قطاع الاسكان قد حظي بالمرتبة الاولى في فاتحة هذا العهد . بالرغم من كونه قطاعاً استهلاكياً ،لكن مالبث القطاع الصناعي أن احتل تلك المرتبة في ظل الخطة التفصيلية واالخمسية غير أن القطاع الزراعي استأثر بالمرتبة الاولى في ظل ظل خطة التنمية القومية حتى يسهم في احداث ثورة زراعية هادفة في البلاد .إن اهتمام هذه الخطة بتنمية القطاع الزراعي يتماشى مع منطلقات نظرية النمو (٣) فالتمية الزراعية في أقاليم الجهات الجافة وشبه الجافة تتطلب السيطرة الكاملة على مياه الانهار لتنظيم ري محكم وهذا يتطلب مزيداً من الانفاق على البنيان الأساسي للانتاج الذي سوف تتأخر مردوداته الاقتصادية وهذا يتماشى مع وفرة العوائد النفطية حالياً .

ولما كان ما تقدم غير كاف لتوضيح أبعاد الصورة العامة للتمية في العراق ،فإن دراسة نسب التنفيذ الفعلي (المخصص و المصروف فعلاً) يمكن أن يحقق هذا الهدف .هذا ما سنتصدى لدراسته في القسم الثاني من هذا البحث

---

(١) : الوقائع العراقية رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥ : قانون الخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٩/٦٥ ، العدد١١٣٥ ، السنة السابعة ١ تموز ١٩٦٥ .

(٢) الوقائع العراقية : رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠ : قانون خطة التنمية القومية للسنوات ٧٠ / ١٩٧٤ ، العدد ١٨٦٢ ، السنة الثانية عشر ، ١ نيسان ١٩٧٠ .

(٣) ايكون كيمينش : النفط كمصدر مؤقت من مصادر تمويل عملية التنمية : الندوة العلمية العالمية (النفط كسلاح) ابحاث الندوة ٢١٠ المجلس الوطني للسلم والتضامن، بغداد تشرين الثاني ١٩٧٢ م ض ٢٠ .

« القسم الثاني »

يحاول هذا القسم الإجابة عن التساؤلات التالية : لماذا لاتتخذ دول الخليج العربي من النفط عوائداً ودخولاً ـ اداة للتغيير الأفضل والمرتقب للخريطة العربية بأسرها ، طالما أن وجوده صدفة جيولوجية وإقتصادية ليس إلا وإن موارده قابلة للنضوب ؟ ؟ واذا كانت بعض دول الخليج كالعراق قد آمنت فعلاً بهذا الحتم الجغرافي لواقع النفط متخذة منه أداة التمويل الأولى لخطط التنمية الاقتصادية المختلفة الحالية والمستقبلة ، فما هي الخطوات التي قطعتها في هذا المجال ؟ وهل بالإمكان أخذ تجربة العراق كنموذج يؤخذ بـه لدعم اقتصاديات دول هذه المنطقة ؟

إن الدراسة التالية تتصدى للإجابة عن مثل هذه التساؤلات وعليه فإنها تحاول دراسة تجربة العراق في مجالات التنمية الإقتصادية المختلفة خلال الفترة ١٩٧٤/٥١ ، مـن خـلال تحليل احصائي مقارن للمخصص والمصروف فعلاً لبرامج التنمية لتحديد اتجاه استغلال عوائد النفط وتبيان مدى امكانية أخذ أقطار الخليج بستراتيجية خطة التنمية القومية للعراق .

ولتحقيق هـذا الهدف لابـد مـن تحليل جـدول رقـم (٧) ومنه نستنتج :

١. بلغ المجموع العام للتخصيصات الاستثمارية ـ خلال هذهالفترة ـ نحو ٤ ر١٨٦١ مليون دينار استثمر منها فعلاً نحو ٥ ر٨٥٨ مليون دينار ، أي حوالي ١ ر٤٦٪ . فقط . ظفرت السنوات الثمان قبل الثورة بنحو ٥ ر٤١٨ مليون دينارا من اجمالي تخصيصاتها في حين هبطت مصروفاتها الفعلية إلى نحو ١٩١ مليون دينارا أي زهاء ٧ ر٤٥٪ من اجمالي تخصيصاتها. بيد أن نسبة التنفيذ الفعلي هذه قد ارتفعت خلال سنوات بعد الثورة ، ولكن ببطء شديد جداً حتى بلغت نحو ٢ ر٤٦ ٪ بالرغم من أن متوسط السنوي للمصروفات الفعلية لسنوات ما بعد الثورة (١٩٥٨) قد بلغ مرتين

ونصف تقريباً مما كان عليه خلال سنوات قبل الثورة. وذلك يرجع أساساً إلى تزايد المخصص السنوي أيضاً بنسبة مشابهة تقريباً. وعموماً فإن المتوسط السنوي لنسبة التنفيذ الفعلي العام خلال هذه الفترة لم يتجاوز ٣ر٤٦٪ أي أن هذا المعدل قد نما ببطء شديد خلال فترة العهد الجمهوري وإن كان هناك هبوط ملحوظ للسنوات ٦٠ / ٦٣ / ١٩٦٥ .

ويوضح ذلك أن أكثر من نصف تخصيصات مشروعات التنمية لم تنفذ، وقد عجزت عن تحقيق أهدافها المرسومة . وإنها استنفذت في مجالات الإنفاق الاستهلاكي للدولة . وهذا ينطبق بدرجة كبيرة على السنوات العشر ٥٨ / ١٩٦٨ . نتيجة للأحداث السياسية والأزمات التي أحاطت بالبلاد .

٢. إستأثر القطاع الزراعي بالمرتبة الأولى ببرامج التنمية قبل الثورة تخصيصاً واستثماراً . إذ بلغ مجموع تخصيصاته نحو ٨ر٢٤٣ مليون ديناراً صرف منها نحو ١ ر٧٤ مليون ديناراً . أي أكثر من نصفها تقريباً (٩ ر٥١٪). ساهم هذا القطاع بنحو ٣٤٪ و ٨ ر ٣٨ ٪ من اجمالي تخصيصات ومصروفات هذه الفترة (٥١ / ١٩٥٨) على التوالي . إن ارتفاع نسبة المصروفات الفعلية يعكس الاهتمام الشديد لمجلس الإعمار بتنمية قطاع الزراعة في العراق لما يتفق وتوصيات الخبراء الأجانب آنذاك .

أما في سنوات بعد الثورة فإن قطاع الاسكان قد قفز ليحتل هذه المرتبة إذ بلغت تخصيصاته نحو ٨ ر٤٦١ مليون ديناراً ، صرف منها نحو ٣ ر٢٧٢ مليون دينار أي زهاء ٥٩٪ منها. إن نصيب هذا القطاع قد بلغ نحو ٣٢٪و ٤٠ ٪ من اجمالي تخصيصات ومصروفات مناهج الاستثمار في هذه الفترة (٥٩ / ١٩٦٩) على التوالي مما يدل على عناية العهد الجمهوري بهذا القطاع كما تؤكدها نسبة التنفيذ الفعلي . أن العناية بتنمية هذا القطاع في بلد متخلف اقتصادياً كالعراق ــ آنذاك ــ لايعني إلا تبديداً لموارده الاقتصادية في

مشروعات عقيمة ـ خاصة خلال الفترة ١٩٦٣/٥٩ ـ يمكن أن نطلق عليها مشرعات آسترضاء الجماهير أو مشروعات السمعة كما تسمى مما دفع بالخطة الإقتصادية الخمسية ١٩٦٩/٦٥ إلى تقليص نصيب هذا القطاع .

٣. ساهم قطاع النقل بالمرتبة الثانية قبل الثورة . إذ بلغ مجموع تخصيصاته نحو ١٠٩,١مليون دينار صرف منها فعلاً نحو٥٥,١ مليون ديناراً، أي نصفها تقريباً . حظي هذا القطاع بنحو ٢٥٪ و ٢٨٪ من إجمالي التخصيصات والمصروفات الفعلية لهذه الفترة . إن تنمية هذا القطاع كان أمراً ضرورياً وملازماً لتنمية القطاع الأول الزراعة والري لاسيما في المنطقة الشمالية من البلاد .

واصل العهد الجمهوري الاهتمام بهذا القطاع ، وإن كان بدرجة أقل نسبياً ، مما يمكن وضعه بالمرتبة الثالثة بين القطاعات الأخرى .فقد بلغ إجمالي المصروفات الفعلية نحو ١٤٩,٣ مليون ديناراً أي نحو ثلاثة أمثال مصروفات سنوات قبل الثورة .

٤. سيطر القطاع الصناعي على المرتبة الثانية بين برامج التنمية بعد الثورة . إذ بلغت إجمالي تخصيصاته نحو ٣٥١ مليون ديناراً صرف منها فعلاً نحو ١ر٤٠٪ أي أنه حظي بحوالي ٢٤٪ و ٢١٪ من إجمالي تخصيصات ومصروفات كافة القطاعات الإقتصادية في العراق خلال هذه الفترة في حين لم يكن يحظى سوى بحوالي ١٤٪و٢٥٪ من إجمالي تخصيصات ومصروفات مجلس الإعمار (قبل الثورة) على التوالي . وهذا يدل على. مكانة آلقطاع الصناعي في برامج التنمية بعد الثورة . ويؤكد ذلك آرتفاع المتوسط السنوي للمصروفات الفعلية له التي بلغت حوالي ١٢,٨ مليون دينار بعد الثورة ، مقابل ٣,٨ مليون دينار قبل الثورة أي نحو أكثر من ثلاثة أمثالها تقريباً وهي بذلك تشكل أعلى المتوسطات في هذا آلمجال بعد قطاع الإسكان . ومع ذلك ، فإن نسبة آلتنفيذ الفعلي لهذا آلقطاع

بعد الثورة (٤٠,١٪) كانت أقل بكثير مما كانت عليه قبل الثورة «٥٠٪» إن هذه الظاهرة تقترن بطبيعة الظروف السياسية والإقتصادية التي آكتنفت البلاد بعد الثورة .

٥. يذيل قطاع الزراعة قائمة برامج آلتنمية في سنوات بعد الثورة إذ بلغت نسبة مساهمته نحو ٢١٪ و ١٥٪ من إجمالي تخصيصات ومصروفات هذه للفترة على آلتوالي ، إن هبوط نسبة مصروفاته الفعلية من الإجمالي العام يدل على قلة الإهتمام به ويؤكد ذلك المتوسط السنوي للمصروف الفعلي الذي بلغ نحو ٩,٥ مليون دينار طيلة الفترة ١٩٦٩/٥١ على الرغم من زيادة تخصيصاته خلال الفترة ١٩٦٩/٥٩ عما يقابلها ،(٢٨,١٪ و ١٧,٩٪قبل الثورة وبعدها على التوالي) . فلا غرابة إذن أن يتدهور نصيب هذا آلقطاع من إجمالي الدخل القومي العراقي ، والحقيقة إن ماأُنجز من مشروعات في هذا آلمجال يفوق منجزات السنوات التالية مما يحتم ضرورة الإهتمام بهذا آلقطاع والعمل على رفع معدلات نموه بشكل يتناسب على الأقل وآحتياجات القطر . وبالفعل فإن حكومة الثورة قد أولت آهتماماً بالغاً بهذا آلقطاع في خطة التنمية القومية .

٦. إن مقارنة المتوسط السنوي للاجمالي العام المخصص والمصروف الفعلي يظهر بوضوح العناية الكبيرة التي حظي بها قطاعاً الاسكان والنقل في برامج التنمية في العراق خلال الفترة ١٩٦٩/٥١ . على النقيض من قطاعي الصناعة والزراعة، بالرغم من أهمية الأخيرين في تنمية الاقتصاد الوطني وما يمكن أن ينجم عنه من تغيرات أفضل في توزيع السكان وأنماط حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية المختلفة فلم يتجاوز المتوسط السنوي للمصروف الفعلي تسعة ملايين دينار و٩,٤ مليون ديناراً لكل من الصناعة والزراعة على التوالي ،مقابل ١٥,٩ و١٠,٧ مليون دينار لكل من الاسكان والنقل على التوالي .مما يؤكد مرة أُخرى ضرورة الاهتمام بهذين القطاعين لتنمية البلاد .

وأخيراً فإن انخفاض نسب التنفيذ الفعلي لبرامج التنمية إلى أقل من النصف بقليل يعني تبديد ايرادات تلك البرامج بنفس النسبة تقريباً . وإذا كانت عوائد النفط قد أمدت برامج التنمية بنحو ١٠٨٥,٩ مليون ديناراً طيلة الفترة ١٩٧٠/٥١ أي نحو ٨٩,٨٪ من ايراداتها ، فإن هذا يعني أن نصف هذه العائدات تقريباً قد انحرف عن مجالات أستثماراته المرسومة ليمتصه الانفاق الاستهلاكي الحكومي .أما النصف الآخر فقد استهلك في تنمية قطاعات الاسكان والنقل أولاً والزراعة والصناعة ثانياً .إن هذه الصورة لابد أن تكون مرآة لعدة مشكلات أعاقت نمو الاقتصاد الوطني ،يمكن إجمالها بما يلي : —

أ. اهمال تنمية الموارد البشرية : فهي لم تستهدف تنمية الموارد والقدرات البشرية المتاحة .فلم تعن بتوسيع قاعدة العمل الوطني .أن أي تخطيط هادف يجب أن يهيء الكادر الفني اللازم لادارة .. مشروعاته على الأقل على الأقل جنباً إلى جنب مع مشروعاته الأُخرى .أي أن واقع برامج التنمية في العراق يظهر تناقضاً كبيراً بين مجموع استثماراتها وبين فرص العمالة التي ستتيحها .أي أن تلك البرامج أخذت بمبدأ زيادة حجم الكفاءة الانتاجية عند أقصى حدودها ،وتعتبرها الهدف الأساسي ، فمشروعاتها غالباً ما تعتمد على التقدم التكنولوجي إلى حد بعيد .فهي تتطلب مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال ولم يراعى فيها تكثيف الانتاج بشكل يقتصد في استخدام العمال وبتوسيع في استخدام العمال(١).Labour Intensive poticy وهذا يرجع غالباً إلى الاختيار العشوائي لمشروعات التنمية المختلفة وكانت محصلة ذلك شيوع ظاهرة البطالة بشتى أنواعها : الدائمية والموسمية والمقتنعة ،وحتى بطالة المثقفين .كل ذلك يقترن بسوء تخطيط وتنفيذ برامج التنمية عامة . غير أن خطة التنمية القومية ٧٠ / ١٩٧٤

(1)Wrigley E.A. Industrial Growth and population change Cambridge 1962، p.56.

استطاعت أن تكبح جماح العديد من المظاهر السلبية هذه كما يشهد بذلك قرارات ٧ شباط عام ١٩٧٤ التأريخية التي امتصت كافة العمل العاطل المتاح بما هيأته له من فرص استخدام جديدة ومتطورة نتيجة تنفيذ مشروعاتها المختلفة .

ب. ضعف الأجهزة الادارية والحكومية : إن أجهزة الدولة المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ تلك البرامج تعاني من النقص الكثير في الاختصاصات الفنية والاقتصادية وغيرها مع وجود تضخم مناقض في أجهزتها في عدد الموظفين حالياً .لذا يبدو من الظروري التنسيق بين برامج التنمية ومشروعاتها وسياسة لتعليم العالي في البلاد ،وفعلاً فإن خطة التنمية القومية أخذت في ستراتيجيتها مسألة تنمية الخبرات الفنية والكفاءات الفنية والكفاءات العلمية بجدية كبيرة كما يؤكد ذلك آرتفاع عدد طلبة البعثات الدراسية العليا في السنوات الأربع وتشريع قانون رعاية أصحاب الكفاءات العراقيين والعرب رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٤ .

ج. نقص البيانات الإحصائية وعدم كفاءة أجهزة الإحصاء :
إن البيانا الإحصائية الدقيقة والمتنوعة هي الوسيلة الأساسية لبلوغ أعلى درجات النجاح في التخطيط وإذا كانت الإحصاءات في العراق تعاني من النقص وعدم الدقة الشيء الكثير فلا غرابة إذن أن تعجز برامج التنمية عن تحقيق أهدافها المرجوة .

د. عدم وجود تنسيق بين السياسة المالية (الميزانية الإعتيادية) والسياسة الإعمارية (الميزانية الإستثمارية للدولة) : فالميزانية الإعتيادية يجب أن تكون جزء من الخطة غير أن واقع آلحال عكس ذلك إذ أصبحت الأخيرة تابعة للأولى ، ومتأثرة بها (١) . والملاحظ أن الدولة عمدت إلى تخصيص جميع عوائد النفط للميزانية الإستثمارية قبل عام ١٩٥١ لكنها خفضتها إلى نحو ٧٠٪ إلى ٥٠٪ عامي ٥٢=٥٩ على آلتوالي . أما النسبة

(١) الدكتور جواد محمود هاشم : تخطيط الاقتصاد القومي في العراق ، ص ٤١ .

الباقية فتنصب في مجالات الإنفاق الإستهلاكي للدولة الذي أخذ ينمو بشكل يفوق نمو الدخل القومي للبلاد .

والآن إذا كانت خطة التنمية القومية ١٩٧٤/٧٠ قد أخذت على عاتقها مهمة إحداث تنمية هادفة في القطر من خلال ستراتيجية معينة تهدف ــ فيما تهدف إليه ــ معالجة المشكلات آنفة الذكر وغيرها فهل حققت هذه الخطة نجاحاً في مهمتها ؟؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تستلزم دراسة المخصص والمصروف فعلاً ونسب التنفيذ إلا أن الصعوبة هنا هو عدم توفر كافة البيانات التي تعين الباحث في هذا المجال . ومع ذلك فبالإمكان تحليل الجدول رقم (٨) ومنه نستنتج :ــ

أ. إن نسبة التنفيذ لقطاعات الخطة مجتمعة قد تضاعفت خلال العام ٦٩ / ١٩٧٠ عما كانت عليه عام ٦٨ /١٩٦٩ . وقد حققت خطة التنمية القومية في عامها الأول إنجازات هامة . فقد بلغت نسبة التنفيذ لتخصيصات قطاعاتها المختلفة مجتمعة نحو ضعف (٩١,٥٪) ماحققته الخطة السابقة (٤٥٪) ٦٥ /١٩٦٩ .

ب. تضاعفت نسب التنفيذ للقطاعات النوعية المختلفة في شل الخطة القومية، (٦٩ /١٩٧٠) . فقد بلغت نسب التنفيذ للقطاع الزراعي نحو ٧٩,٥٪ مقابل ٤٧,٨٪ والخدمات ٧٨,٧٪ مقابل ٥٤,٩٪ .
ولعل آرتفاع نسبة التنفيذ الفعلي للقطاع الزراعي يأتي هنا تأكيداً لما ذهبنا إليه سابقاً من أن الخطة القومية آعتزمت خلق ثورة زراعية في البلاد . كما يدل على ذلك أيضاً ارتفاع الأهمية النسبية لهذا القطاع مقارنة مع قطاعات الإنتاج الأخرى .

هذا بالإضافة إلى أن هناك مؤشرات أُخرى يمكن الإستدلال بها على أن هذه الخطة كانت أفضل مما تقدمها تخطيطاً وتخصيصاً وتنفيذاً

جدول رقم(٨)

التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية لخطة التنمية القومية للسنوات ١٩٦٩/٦٨–١٩٧١/٧٠ بملايين الدنانير (١)

القطاع	١٩٦٩/٦٨			١٩٧٠/٦٩			١٩٧١/٧٠		
	المخصص	الفعلي	نسبة التنفيذ ٪	المخصص	الفعلي	نسبة التنفيذ ٪	المخصص	الفعلي	نسبة التنفيذ ٪
الزراعي	٤٠,٠	١٣,٢	٣٣,٠	٢٢,٠	١٧,٥	٧٩,٥	٣٠,٧	١٤,١	٤٥,٩
الصناعي	٣٩,٦	١٨,٢	٤٦,٠	٢١,٠	١٧,٦	٨٣,٨	٤٧,٤	٢١,٢	٤٤,٧
النقل والموصلات	٢٠,٧	٩,٩	٤٧,٨	١٢,٥	١٠,١	٨٠,٨	١٥,٣	٧,٤	٤٨,٤
المباني والخدمات الاجتماعية	٢٣,٥	١٢,٩	٥٤,٩	١٥,٠	١١,٨	٧٨,٧	١٣	٩,٩	٧٦,٣
اجهزة التخطيط والمتابعة	٠,٣	٠,١	٣٣,٣	٠,٥	٠,٢	٤٠,٠	١,٢	٠,٧	٥٨,٣
قروض للمؤسسات الحكومية	—	—	—	—	—	—	٦,٥	٦,٦	١٠١,٥
نفقات الدفاع	١١,٣	٥,٧	٥٠,٤	١٥,٩	١٧,٣	١٠٨,٨	—	—	—
الالتزامات الدولية	٧,٧	٤,٤	٥٧,١	٩,٤	٧,٨	٨٣,٠	٨,١	٦,٥	٨٠,٣
أخرى غيرها	—	—	—	٩٠,٢	٨٨,٤	٩٨,٠	١١,٧	١١,٧	١٠٤,٥
المجموع	١٤٣,١	٦٤,٤	٤٥,٠	١٨٦,٥	١٧٠,٧	٩١,٥	٧٨,١	٧٨,١	٥٨,٥

(١) البنك المركزي العراقي : التقرير السنوي لسنة ١٩٧١ (دائرة الإحصاء والأبحاث) بغداد ، ص ١٤٣ .

وقد حققت إنجازات كبيرة ومتنوعة ، مما يوحي بالقول إن ما رسم لها من أهداف — سنأتي لتحديدها لاحقاً — قد تحققت فعلاً .

فبظلها صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ : قانون تأميم شركة نفط العراق المحدودة ثم أعقبه قوانين أخرى ذات علاقة كالقانون رقم(٢٨) لسنة ١٩٧٣ ثم القوانين الخاصة بتأميم حصة الشركات الأمريكية والهولندية والبرتغالية (كولبنكيان) من أسهم شركة نفط البصرة . ثم صدور قرارات ٧شباط ١٩٧٤ التي أتاحت فرص العمل أمام جميع المتعطلين من المثقفين وغيرهم ورفع المستوى المعاشي للجماهير وتخفيض أسعار بعض السلع الإستهلاكية الأساسية وبعض الضرائب وغيرها . ولعل النقاط التالية تمثل الأبعاد الإستراتيجية لخطة التنمية القومية :— (١)

١. دعم الإقتصاد القومي عن طريق تنمية قوى الإنتاج وتقدم انتاجيةالعمل واستخدام كل امكانيات التكنيك الحديث .
٢. التوسع في الإستثمار المادي والبشري .
٣. الربط بين سياستي الإستثمار والإدخار بحيث يكون التركيز على توفير المدخرات الوطنية حتى يمكن الإعتماد عليها في عملية التمويل الذاتي للتنمية .
٤. الإرتفاع بمستوى معيشة المواطنين عن طريق الربط بين سياسة الإستهلاك ومتطلبات التنمية .
٥. إحداث توعية جماهيرية هادفة عن التنمية وضروراتها حتى يمكنللجميع المساهمة الإيجابية في تحقيق الأهداف المنشودة .
٦. اعتماد مبدأ النمو المتوازن في تخطيط التنمية مما يستلزم استغلال الموارد الزراعية والتعدينية استغلالاً أمثل بالإضافة إلى تنمية الصناعات المختلفة بما يكفل تحقيق اقتصاد متنوع ومتطور .

(١) الوقائع العراقية : العدد ١٨٦٢ ، ص ص ١٢٥ — ١٢٦

٧. توسيع قاعدة التصدير وتنويع هيكل الصادرات الوطنية .
٨. تحديد أهداف الإنتاج والإستيراد على النحو الذي يحقق تحسين كمّي ونوعي لحياة الجماهير .
٩. الأخذ بمبدأ التركيز والتكامل في المشروعات المختلفة .
١٠. العمل على خلق المناخ الملائم للتنمية القطرية والقومية والعالمية .
١١. دعم القطاع الخاص بما يتلائم والإمكانيات التي يمكن أن يؤدي دوره في عملية التنمية .

«النتائج والتوصيات»

نستخلص مما تقدم :

١. إن منطقة الخليج العربي تزخر بإمكانيات جيولوجية وجغرافية كما يؤكدها جدول رقم (٩) .فهي تحظى بنحو نصف إجمالي الإحتياطي المؤكد للنفط في العالم ، وتسهم بنحو ربع إجمالي إنتاجه السنوي . بالإضافة إلى غناها برواسب تعدينية أُخرى . كما أنها تضم نحو مليون كيلو متر مربع من الأراضي الصالحة للزراعة . (المروج والمراعي) . صحيح أن عشرها فقط مما يمكن : إخضاعه لأنماط الزراعة العلمية الحديثة بالسيطرة على المياه السطحية (العراق فقط) وإخضاعها للنظام الرأسي والأفقي في عمليات الإنتاج ، إلا أن باقي المناطق يمكن الإنتفاع منها بتوسيع عمليات آستغلال مياهها الجوفية .

أضف إلى ما تقدم ، فإن منطقة الخليج تضم نحو ٨٠٪ من الفوائض المالية لإجمالي الوطن العربي . إن المؤشرات الثلاثة أعلاه تتيح الفرصة أمام هذه المنطقة باعتماد استراتيجية تنموية عربية هادفة تحقق للخريطة العربية طموحاتها . إن الدعوة لاعتماد مثل هذه الاستراتيجية تنسجم تماماً مع الإمكانيات البشرية المحدودة لهذه المنطقة بالإضافة إلى ضروراتها القومية والإنسانية .

جـــدول رقـم (٩)

توزيـع مـوارد الثروة بـين دول الخليـج العربي

دول الخليج العربي	احتياطي النفط المؤكد ١٩٧٢ مليون طن	امكانيات تعدينية أخرى	المساحة كم٢	الأراضي الصالحة للزراعة(١) كم٢	عدد السكان ألف نسمة ٧٣/٧٤	معدل الزيادة ٦٠/٦٩	المدخرات بليون دولار
العـراق	٤٫٨	الغاز الطبيعي الكبريت الفوسفات	٤٣٨٫٤٤٦	١١٧٫٦٠٠	٩٫٣٥٠	٣٫٥	٣
الكويت	١٠٫٢	الغاز، الأملاح ، مواد أخرى	١٥٫٠٠٠	٣	٦٥٧	١٠٫٠	٦
السعودية	١٨٫٧	الغاز/الحديد/الفوسفات	٢٫١٤٩٫٠٠٠	٨٠٤٫٦٢٠	٧٫٢٣٥	١٫٧	١٩
البحريـن	٠٫٠٧	الغاز/موارد بحرية	٥٨٩		٢١٢	٣٫٩	
دبي		كذلك	٣٫٨٨٥		٧٥		٤
أبوظبي		كذلك					٣
قطر	٠٫٨	كذلك	٢٢٫١٤	١٣٩	١١٠	٩٫٧	
اتحاد الامارات	٣٫٣	كذلك	٨٣٫٦٠٠		٢٠٥	٦٫٩	
إجمالي دول الخليج(٣)	٣٨٫٩	الغاز /الكبريت /الحديد/ والفوسفات/الاملاح وغيرها					٣٥

(١) نفـط العرب : العدد الثاني عشر ، السنة السادسة ، سبتمبر ١٩٧٢، ص ١٦ .

(٢) نفط العرب : العدد الثاني ،السنة العاشرة ،نوفمبر ١٩٧٤، ص ١١.

ثم قارن مع نفط العرب ، أكتوبر ١٩٧٤، ص ٩ .

(٣) بلغت إجمالي المدخرات (الفوائض) المالية العربية نحو ٤٤ مليو ن دينار .

٢. على الرغم من أن عوائد النفط لدول الخليج قد بلغت حتى نهاية عام ١٩٧٣ نحو أكثر من ٨١ بليون دولار إلا أن ما أُنفق منها في المجالات الإستثمارية كان محدوداً كما كشفت الدراسة عن ذلك. فلم تزد نسبة النفقات الإستثمارية عن ٥٠٪ في العراق خلال السنوات ١٩٦٤/٥١ و٣٨٪ في الكويت والسعودية خلال النصف الثاني من ستينات هذا القرن .(١) هذا ناهيك عن التخصيصات القطاعية المختلفة التي تمثلت في القطاعات الإستهلاكية والإستملاكات والقروض الأجنبية كما هو الحال بالنسبة للمملكة السعودية والكويت .

أي سوء تخطيط وآستثمار عوائد النفط في معظم أقطار الخليج. فهي لم توجه الوجهة السليمة وكما ينبغي لتنمية آقتصاديات تلك الأقطار وإعمارها ، وإنما صرفت في مجالات آستهلاكية متعددة (الإنفاق الإستهلاكي الحكومي) إلى جانب آستنزاف بعضها في مشروعات ترفيهية أو لاغراض أُخرى . بالإضافة إلى أن بعضاً من فوائض العوائد قد أُودع في المصارف الأجنبية مما عرضها للهبوط المستمر في أقيامها (١٩٧٣/٦٧) نتيجة لتبعيتها للنظم النقدية لدول تلك المصارف. فقد خفض الباون الإسترليني عام ١٩٦٧ بنسبة ١٤,٣٪ كما خفض الدولار مرتين أولاهما عام ١٩٧١ وثانيتهما عام ١٩٧٣ بنسبة ٧,٦٪و١٠٪ على التوالي .

إن الهبوط المستمر لأسعار العملات العالمية: الباون الإسترليني والدولار الأمريكي ماهو إلا محاولات جديدة للسيطرة على عوائد نفط دول الإنتاج ثانية .

ولعلّ المنطق يُملي على دول الإنتاج هذه مسؤولية برمجة إنتاجها وتخطيطه بما يتفق وأهداف خططهاالتنموية ، لا أن تُسرف في آستنزاف

---

(١) المجلس الوطني للسلم والتضامن : الندوة العلمية العالمية للنفط من أبحاث الحلقة ١٠ت ٢ ١٩٧٢ ، ص ٢٩ .

مواردها النفطية وتحويلها إلى عملات أجنبية تودع في مصارف دول الشركات ومـــا يمكن أن يصيبها من أضرار مادية ملموسـة ومستمرة . فالجدير بها أن تبرمج إنتاجها بمـا يتلاءم وأهداف خططها التنمويـة . فالنفط الحبيس في مكامنه يمكن أن يحقق مزيداً من المدخرات المالية نتيجة لزيادة الأسعار فخلال عام ١٩٧٤ زيدت أسعار النفط أربع مرات . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن دول الخليج لاتستهلك من إنتاجها سوى أربعة بالمائة ٤٪ فقط في حين تصدر النسبة العظمى الباقية خاماً . وهنا تكمن خسارة أخرى كبيرة لهذه الدول . إذ أن مايضيفه طن واحد من النفط الخام مـــن دخل لدول الخليج لايعادل سوى ثمن ما يمكن أن يضيفه لاقتصاديات دول أوربا الغربية بعد تصنيعه (١) . لما يمكن أن يقدم من فرص التشغيل والقيم المضافة الناجمة عن التكرير والتصنيع والنقل والتوزيع والإستهلاك وغيرها.

وهنا تبرز مسألة جوهرية أخرى وهي ضرورة الإسراع بمشروعات الصناعات البتروكيماوية المزمع إنشاؤها وتخطيط غيرها من خلال ستراتيجية تنموية عربية موحدة . حتى يمكن تبديد ضباب المستقبل الذي خلفه العمر المنتظر لنفط العالم .

هذا بالإضافة إلى أن زيادة اعتماد أقطار الخليج على النفط كمورد أساسي من مورد الدخل قد حدد هيكل وبنية اقتصاديات دول الخليج بشكله الحالي. (إقتصاد أحادي السلعة فالنفط لازال يغذي الدخل القومي لأقطار الخليج بنسب كبيرة تتراوح بين الثلث والثلثين مـــن إجماليه وتساهم الصادرات النفطية بالمتوسط بنحو أكثر من ٩٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات لأقطار الخليج كما أن حجم التجارة الخارجية ونسبتها إلى إجمالي الدخل القومي تظهر هي الأخرى سيطرة القطاع النفطي ٤٠٪ للعراق و ٥٤٪ للسعودية و٦٤٪

---

(١) نفط العرب : العدد الأول ، السنة العاشرة ، ت ١ ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠ .
و نفط العرب : العدد ١١/السنة التاسعة/ آب ١٩٧٤ ، ص ٥—٧ .

للكويت . كما أن الموازين التجارية لأقطار الخليج تظهر آختلالاً واضحاً لصالح القطاع النفطي) .. وتبعية آقتصادية متمثلة في آرتباط آقتصاديات أقطار الخليج باستثناء العراق باقتصاديات دول الشركات النفطية الأجنبية المستغلة .
وازدواجية آقتصادية متمثلة في الجمع بين بيئتين متناقضتين الأولى بيئة حضرية متطورة هي بيئة الشركات في مدن البترول ومنشآته ، وبيئة رعوية وبدوية متخلفة هي عموم البيئة العربية للمنطقة وعليه يجب على دول الخليج أن تعيد النظر في خططها التنموية الحالية وأن تأخذ في حساباتها ستراتيجية هادفة .
تعتمد النفط وعوائده أساساً لكل تخطيط اقتصادي ناجح يعتمد قطاعات الإنتاج الأساسية حتى تحرير آقتصادياتها من سيطرة قطاعها النفطي . لاسيما وأنها باستثناء العراق تخضع لنفوذ الشركات الأجنبية المستغلة .

وهنا تبرز ضرورة تأميم شركات النفط العاملة في المنطقة والأخذ بتجربة العراق الناجحة والإستفادة من إمكانياته البشرية في هذا آلمجال ، خاصة وأن سوق النفط الآن هو سوق المنتج ، ما يمكن معه استبعاد أية مشكلات تسويقية محتملة . حتى يمكن برمجة إنتاجها وتنمية مرافقها النفطية بما يتلائم وخطط التنمية المنتظرة . (١)

٣. كشفت الدراسة إلى أن الأبعاد الستراتيجية لخطط التنمية في العراق يمكن أن تكون نموذجاً جديراً بالتطبيق والتعميم لما تضمنته من أهداف وطنية وقومية وأنسانية سامية .
ويمكن تحقيق ذلك فيما لو تم إنشاء «مؤسسة خليجية عربية مشتركة للتنمية والتخطيط» تقع على عاتقها مسؤولية برمجة إنتاجها النفطي وتخطيط أوجه استثماراته مستفيدة بذلك من مدخرات عوائدها النفطية المتزايدة

---

(١) هنا يمكن الإشارة إلى التقرير الذي أعده معهد ستاتفورد للأبحاث في الولايات الامركية لحساب السعودية الذي جاء فيه : أن كل خطط التنمية بالسعودية يمكن تمويلها بعوائد انتاج ثلاثة بلايين نفط يومياً بموجب الأسعار الحالية. هذا في الوقت الذي تتطلع فيه المملكة إلى زيادة انتاجها إلى نحو ١١ مليون برميل يومياً .
مجلة نفط العرب : العدد (٩) / السنة التاسعة / حزيران ١٩٧٤ – مقابل ص ٤٦ .

التي تقدر بنحو ٣٥ بليون دولار ، متخذة من الخريطة العربية بأسرها مسرحاً جغرافياً لتنفيذ برامجها .

صحيح أن هناك خطوات إيجابية في هذا المجال متمثلة في الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية (١٩٦١)(١) . . والمؤسسات التي أُنشأت بموجب آتفاقية آلتنسيق والتعاون الإقتصادي العربي ، كالمؤسسة العربية لضمان الإستثمار (٢) . والمؤسسة العربية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وآتفاقية آستثمار رؤوس الأموال العربية (٣) .. والصندوق العراقي للتنمية الخارجية(٤). إلا أنها لازالت دون الحد الأدنى لطموح شعبنا العربي في حجم امكانياتها وصلاحيتها وفعالية قراراتها وديناميةإنجازاتها .

إن المؤسسة الخليجية العربية المشتركة للتنمية والتخطيط يمكن أن تقوم مقام الإسمنت في بناء صرح الوحدة العربية المنتظرة من الخليج إلى المحيط . طالما لايوجد من ينكر الأهمية الاستراتيجية العظمى والمتزايدة للتكتلات الإقتصادية والسياسية في عالمنا الحاضر .

---

(١) للتفاصيل أنظر : عبد اللطيف يوسف الحمد الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومنجزاته . نفط العرب ، عدد خاص عن الكويت ، ملحق العدد الرابع ، السنة السادسة لـ٢/ ١٩٧١ ص ص ٥٨ — ٦٠ . وكذلك د. نعيم الشعار : فوائض عائدات النفط ، ومؤسسات التمويل العربية مجلة البترول المؤسسة المصرية العامة للبترول) المجلد الحادي عشر / العدد الثاني / تموز — آب ١٩٧٤ ، ص ص ٢٦ — ٣١.

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الا مانة العامة) اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية : مطبوع بالرونيو ص ص ١ — ١٣ .

(٣) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الامانة العامة) : اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية ، مطبوع بالرونيو ، ص ص ١ — ٣.

(٤) أنشيء بموجب القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٤ ، للتفاصيل انظر : مجلة الاقتصاد (وزارة الاقتصاد) العدد ٤٨ ، السنة الرابعة ، ت ١ ، ١٩٧٤ ، ص ص٥٣ — ٥٥.

شكل رقم (١)

١٩٧٣ ١٩٨٢
مليون برميل يوميا
٠
١٠
٢٠
٣٠
٤٠
٥٠
٦٠
٧٠
٨٠
٩٠
١٠٠
١١٠
١٢٠
١٣٠
١٤٠
١٥٠
١٦٠
١٧٠
١٨٠
١٩٠
٢٠٠
٢١٠
٢٢٠
٢٣٠
٢٤٠
٢٥٠
٢٦٠
٢٧٠
٢٨٠
٢٩٠
٣٠٠
٣١٠
٣٢٠
٣٣٠
٣٤٠
٣٥٠
٣٦٠
٣٧٠
٣٨٠
٣٩٠
٤٠٠
٤١٠
٤٢٠
٤٣٠
٤٤٠
٤٥٠
٤٦٠
٤٧٠
٤٨٠
٤٩٠
٥٠٠
٥١٠
٥٢٠
٥٣٠
٥٤٠
٥٥٠
٥٦٠
٥٧٠
٥٨٠
٥٩٠
٦٠٠
٦١٠
٦٢٠
٦٣٠
٦٤٠
٦٥٠
٦٦٠
٦٧٠
٦٨٠
٦٩٠
٧٠٠
٧١٠
٧٢٠
٧٣٠
٧٤٠
٧٥٠
٧٦٠
٧٧٠
٧٨٠
٧٩٠
٨٠٠
٨١٠
٨٢٠
٨٣٠
٨٤٠
٨٥٠
٨٦٠
٨٧٠
٨٨٠
٨٩٠
٩٠٠
٩١٠
٩٢٠
٩٣٠
٩٤٠
٩٥٠
٩٦٠
٩٧٠
٩٨٠
٩٩٠
١٠٠٠
١٠١٠
١٠٢٠
١٠٣٠
١٠٤٠
١٠٥٠
١٠٦٠
١٠٧٠
١٠٨٠
١٠٩٠
١١٠٠
١١١٠
١١٢٠
١١٣٠
١١٤٠
١١٥٠
١١٦٠
١١٧٠
١١٨٠
١١٩٠
١٢٠٠
١٢١٠
١٢٢٠
١٢٣٠
١٢٤٠
١٢٥٠
١٢٦٠
١٢٧٠
١٢٨٠
١٢٩٠
١٣٠٠
١٣١٠
١٣٢٠
١٣٣٠
١٣٤٠
١٣٥٠
١٣٦٠
١٣٧٠
١٣٨٠
١٣٩٠
١٤٠٠
١٤١٠
١٤٢٠
١٤٣٠
١٤٤٠
١٤٥٠
١٤٦٠
١٤٧٠
١٤٨٠
١٤٩٠
١٥٠٠
١٥١٠
١٥٢٠
١٥٣٠
١٥٤٠
١٥٥٠
١٥٦٠
١٥٧٠
١٥٨٠
١٥٩٠
١٦٠٠
١٦١٠
١٦٢٠
١٦٣٠
١٦٤٠
١٦٥٠
١٦٦٠
١٦٧٠
١٦٨٠
١٦٩٠
١٧٠٠
١٧١٠
١٧٢٠
١٧٣٠
١٧٤٠
١٧٥٠
١٧٦٠
١٧٧٠
١٧٨٠
١٧٩٠
١٨٠٠
١٨١٠
١٨٢٠
١٨٣٠
١٨٤٠
١٨٥٠
١٨٦٠
١٨٧٠
١٨٨٠
١٨٩٠
١٩٠٠
١٩١٠
١٩٢٠
١٩٣٠
١٩٤٠
١٩٥٠
١٩٦٠
١٩٧٠
١٩٨٠
١٩٩٠
٢٠٠٠
٢٠١٠
٢٠٢٠
٢٠٣٠
٢٠٤٠
٢٠٥٠
٢٠٦٠
٢٠٧٠
٢٠٨٠
٢٠٩٠
٢١٠٠
٢١١٠
٢١٢٠
٢١٣٠
٢١٤٠
٢١٥٠
٢١٦٠
٢١٧٠
٢١٨٠
٢١٩٠
٢٢٠٠
٢٢١٠
٢٢٢٠
٢٢٣٠
٢٢٤٠
٢٢٥٠
٢٢٦٠
٢٢٧٠
٢٢٨٠
٢٢٩٠
٢٣٠٠
٢٣١٠
٢٣٢٠
٢٣٣٠
٢٣٤٠
٢٣٥٠
٢٣٦٠
٢٣٧٠
٢٣٨٠
٢٣٩٠
٢٤٠٠
٢٤١٠
٢٤٢٠
٢٤٣٠
٢٤٤٠
٢٤٥٠
٢٤٦٠
٢٤٧٠
٢٤٨٠
٢٤٩٠
٢٥٠٠
٢٥١٠
٢٥٢٠
٢٥٣٠
٢٥٤٠
٢٥٥٠
٢٥٦٠
٢٥٧٠
٢٥٨٠
٢٥٩٠
٢٦٠٠
٢٦١٠
٢٦٢٠
٢٦٣٠
٢٦٤٠
٢٦٥٠
٢٦٦٠
٢٦٧٠
٢٦٨٠
٢٦٩٠
٢٧٠٠
٢٧١٠
٢٧٢٠
٢٧٣٠
٢٧٤٠
٢٧٥٠
٢٧٦٠
٢٧٧٠
٢٧٨٠
٢٧٩٠
٢٨٠٠
٢٨١٠
٢٨٢٠
٢٨٣٠
٢٨٤٠
٢٨٥٠
٢٨٦٠
٢٨٧٠
٢٨٨٠
٢٨٩٠
٢٩٠٠
٢٩١٠
٢٩٢٠
٢٩٣٠
٢٩٤٠
٢٩٥٠
٢٩٦٠
٢٩٧٠
٢٩٨٠
٢٩٩٠
٣٠٠٠
٣١٠٠
٣٢٠٠
٣٣٠٠
٣٤٠٠
٣٥٠٠
٣٦٠٠
٣٧٠٠
٣٨٠٠
٣٩٠٠
٤٠٠٠
٤١٠٠
٤٢٠٠
٤٣٠٠
٤٤٠٠
٤٥٠٠
٤٦٠٠
٤٧٠٠
٤٨٠٠
٤٩٠٠
٥٠٠٠
٥١٠٠
٥٢٠٠
٥٣٠٠
٥٤٠٠
٥٥٠٠
٥٦٠٠
٥٧٠٠
٥٨٠٠
٥٩٠٠
٦٠٠٠
٦١٠٠
٦٢٠٠
٦٣٠٠
٦٤٠٠
٦٥٠٠
٦٦٠٠
٦٧٠٠
٦٨٠٠
٦٩٠٠
٧٠٠٠
٧١٠٠
٧٢٠٠
٧٣٠٠
٧٤٠٠
٧٥٠٠
٧٦٠٠
٧٧٠٠
٧٨٠٠
٧٩٠٠
٨٠٠٠
٨١٠٠
٨٢٠٠
٨٣٠٠
٨٤٠٠
٨٥٠٠
٨٦٠٠
٨٧٠٠
٨٨٠٠
٨٩٠٠
٩٠٠٠
٩١٠٠
٩٢٠٠
٩٣٠٠
٩٤٠٠
٩٥٠٠
٩٦٠٠
٩٧٠٠
٩٨٠٠
٩٩٠٠
١٠٠٠٠
١٠١٠٠
١٠٢٠٠
١٠٣٠٠
١٠٤٠٠
١٠٥٠٠
١٠٦٠٠
١٠٧٠٠
١٠٨٠٠
١٠٩٠٠
١١٠٠٠
١١١٠٠
١١٢٠٠
١١٣٠٠
١١٤٠٠
١١٥٠٠
١١٦٠٠
١١٧٠٠
١١٨٠٠
١١٩٠٠
١٢٠٠٠
١٢١٠٠
١٢٢٠٠
١٢٣٠٠
١٢٤٠٠
١٢٥٠٠
١٢٦٠٠
١٢٧٠٠
١٢٨٠٠
١٢٩٠٠
١٣٠٠٠
١٣١٠٠
١٣٢٠٠
١٣٣٠٠
١٣٤٠٠
١٣٥٠٠
١٣٦٠٠
١٣٧٠٠
١٣٨٠٠
١٣٩٠٠
١٤٠٠٠
١٤١٠٠
١٤٢٠٠
١٤٣٠٠
١٤٤٠٠
١٤٥٠٠
١٤٦٠٠
١٤٧٠٠
١٤٨٠٠
١٤٩٠٠
١٥٠٠٠
١٥١٠٠
١٥٢٠٠
١٥٣٠٠
١٥٤٠٠
١٥٥٠٠
١٥٦٠٠
١٥٧٠٠
١٥٨٠٠
١٥٩٠٠
١٦٠٠٠
١٦١٠٠
١٦٢٠٠
١٦٣٠٠
١٦٤٠٠
١٦٥٠٠
١٦٦٠٠
١٦٧٠٠
١٦٨٠٠
١٦٩٠٠
١٧٠٠٠
١٧١٠٠
١٧٢٠٠
١٧٣٠٠
١٧٤٠٠
١٧٥٠٠
١٧٦٠٠
١٧٧٠٠
١٧٨٠٠
١٧٩٠٠
١٨٠٠٠
١٨١٠٠
١٨٢٠٠
١٨٣٠٠
١٨٤٠٠
١٨٥٠٠
١٨٦٠٠
١٨٧٠٠
١٨٨٠٠
١٨٩٠٠
١٩٠٠٠
١٩١٠٠
١٩٢٠٠
١٩٣٠٠
١٩٤٠٠
١٩٥٠٠
١٩٦٠٠
١٩٧٠٠
١٩٨٠٠
١٩٩٠٠
٢٠٠٠٠
٢٠١٠٠
٢٠٢٠٠
٢٠٣٠٠
٢٠٤٠٠
٢٠٥٠٠
٢٠٦٠٠
٢٠٧٠٠
٢٠٨٠٠
٢٠٩٠٠
٢١٠٠٠
٢١١٠٠
٢١٢٠٠
٢١٣٠٠
٢١٤٠٠
٢١٥٠٠
٢١٦٠٠
٢١٧٠٠
٢١٨٠٠
٢١٩٠٠
٢٢٠٠٠
٢٢١٠٠
٢٢٢٠٠
٢٢٣٠٠
٢٢٤٠٠
٢٢٥٠٠
٢٢٦٠٠
٢٢٧٠٠
٢٢٨٠٠
٢٢٩٠٠
٢٣٠٠٠
٢٣١٠٠
٢٣٢٠٠
٢٣٣٠٠
٢٣٤٠٠
٢٣٥٠٠
٢٣٦٠٠
٢٣٧٠٠
٢٣٨٠٠
٢٣٩٠٠
٢٤٠٠٠
٢٤١٠٠
٢٤٢٠٠
٢٤٣٠٠
٢٤٤٠٠
٢٤٥٠٠
٢٤٦٠٠
٢٤٧٠٠
٢٤٨٠٠
٢٤٩٠٠
٢٥٠٠٠
٢٥١٠٠
٢٥٢٠٠
٢٥٣٠٠
٢٥٤٠٠
٢٥٥٠٠
٢٥٦٠٠
٢٥٧٠٠
٢٥٨٠٠
٢٥٩٠٠
٢٦٠٠٠
٢٦١٠٠
٢٦٢٠٠
٢٦٣٠٠
٢٦٤٠٠
٢٦٥٠٠
٢٦٦٠٠
٢٦٧٠٠
٢٦٨٠٠
٢٦٩٠٠
٢٧٠٠٠
٢٧١٠٠
٢٧٢٠٠
٢٧٣٠٠
٢٧٤٠٠
٢٧٥٠٠
٢٧٦٠٠
٢٧٧٠٠
٢٧٨٠٠
٢٧٩٠٠
٢٨٠٠٠
٢٨١٠٠
٢٨٢٠٠
٢٨٣٠٠
٢٨٤٠٠
٢٨٥٠٠
٢٨٦٠٠
٢٨٧٠٠
٢٨٨٠٠
٢٨٩٠٠
٢٩٠٠٠
٢٩١٠٠
٢٩٢٠٠
٢٩٣٠٠
٢٩٤٠٠
٢٩٥٠٠
٢٩٦٠٠
٢٩٧٠٠
٢٩٨٠٠
٢٩٩٠٠
٣٠٠٠٠
٣١٠٠٠
٣٢٠٠٠
٣٣٠٠٠
٣٤٠٠٠
٣٥٠٠٠
٣٦٠٠٠
٣٧٠٠٠
٣٨٠٠٠
٣٩٠٠٠
٤٠٠٠٠
٤١٠٠٠
٤٢٠٠٠
٤٣٠٠٠
٤٤٠٠٠
٤٥٠٠٠
٤٦٠٠٠
٤٧٠٠٠
٤٨٠٠٠
٤٩٠٠٠
٥٠٠٠٠
٥١٠٠٠
٥٢٠٠٠
٥٣٠٠٠
٥٤٠٠٠
٥٥٠٠٠
٥٦٠٠٠
٥٧٠٠٠
٥٨٠٠٠
٥٩٠٠٠
٦٠٠٠٠
٦١٠٠٠
٦٢٠٠٠
٦٣٠٠٠
٦٤٠٠٠
٦٥٠٠٠
٦٦٠٠٠
٦٧٠٠٠
٦٨٠٠٠
٦٩٠٠٠
٧٠٠٠٠
٧١٠٠٠
٧٢٠٠٠
٧٣٠٠٠
٧٤٠٠٠
٧٥٠٠٠
٧٦٠٠٠
٧٧٠٠٠
٧٨٠٠٠
٧٩٠٠٠
٨٠٠٠٠
٨١٠٠٠
٨٢٠٠٠
٨٣٠٠٠
٨٤٠٠٠
٨٥٠٠٠
٨٦٠٠٠
٨٧٠٠٠
٨٨٠٠٠
٨٩٠٠٠
٩٠٠٠٠
٩١٠٠٠
٩٢٠٠٠
٩٣٠٠٠
٩٤٠٠٠
٩٥٠٠٠
٩٦٠٠٠
٩٧٠٠٠
٩٨٠٠٠
٩٩٠٠٠
١٠٠٠٠٠
١٠١٠٠٠
١٠٢٠٠٠
١٠٣٠٠٠
١٠٤٠٠٠
١٠٥٠٠٠
١٠٦٠٠٠
١٠٧٠٠٠
١٠٨٠٠٠
١٠٩٠٠٠
١١٠٠٠٠
١١١٠٠٠
١١٢٠٠٠
١١٣٠٠٠
١١٤٠٠٠
١١٥٠٠٠
١١٦٠٠٠
١١٧٠٠٠
١١٨٠٠٠
١١٩٠٠٠
١٢٠٠٠٠
١٢١٠٠٠
١٢٢٠٠٠
١٢٣٠٠٠
١٢٤٠٠٠
١٢٥٠٠٠
١٢٦٠٠٠
١٢٧٠٠٠
١٢٨٠٠٠
١٢٩٠٠٠
١٣٠٠٠٠
١٣١٠٠٠
١٣٢٠٠٠
١٣٣٠٠٠
١٣٤٠٠٠
١٣٥٠٠٠
١٣٦٠٠٠
١٣٧٠٠٠
١٣٨٠٠٠
١٣٩٠٠٠
١٤٠٠٠٠
١٤١٠٠٠
١٤٢٠٠٠
١٤٣٠٠٠
١٤٤٠٠٠
١٤٥٠٠٠
١٤٦٠٠٠
١٤٧٠٠٠
١٤٨٠٠٠
١٤٩٠٠٠
١٥٠٠٠٠
١٥١٠٠٠
١٥٢٠٠٠
١٥٣٠٠٠
١٥٤٠٠٠
١٥٥٠٠٠
١٥٦٠٠٠
١٥٧٠٠٠
١٥٨٠٠٠
١٥٩٠٠٠
١٦٠٠٠٠
١٦١٠٠٠
١٦٢٠٠٠
١٦٣٠٠٠
١٦٤٠٠٠
١٦٥٠٠٠
١٦٦٠٠٠
١٦٧٠٠٠
١٦٨٠٠٠
١٦٩٠٠٠
١٧٠٠٠٠
١٧١٠٠٠
١٧٢٠٠٠
١٧٣٠٠٠
١٧٤٠٠٠
١٧٥٠٠٠
١٧٦٠٠٠
١٧٧٠٠٠
١٧٨٠٠٠
١٧٩٠٠٠
١٨٠٠٠٠
١٨١٠٠٠
١٨٢٠٠٠
١٨٣٠٠٠
١٨٤٠٠٠
١٨٥٠٠٠
١٨٦٠٠٠
١٨٧٠٠٠
١٨٨٠٠٠
١٨٩٠٠٠
١٩٠٠٠٠
١٩١٠٠٠
١٩٢٠٠٠
١٩٣٠٠٠
١٩٤٠٠٠
١٩٥٠٠٠
١٩٦٠٠٠
١٩٧٠٠٠
١٩٨٠٠٠
١٩٩٠٠٠
٢٠٠٠٠٠
٢٠١٠٠٠
٢٠٢٠٠٠
٢٠٣٠٠٠
٢٠٤٠٠٠
٢٠٥٠٠٠
٢٠٦٠٠٠
٢٠٧٠٠٠
٢٠٨٠٠٠
٢٠٩٠٠٠
٢١٠٠٠٠
٢١١٠٠٠
٢١٢٠٠٠
٢١٣٠٠٠
٢١٤٠٠٠
٢١٥٠٠٠
٢١٦٠٠٠
٢١٧٠٠٠
٢١٨٠٠٠
٢١٩٠٠٠
٢٢٠٠٠٠
٢٢١٠٠٠
٢٢٢٠٠٠
٢٢٣٠٠٠
٢٢٤٠٠٠
٢٢٥٠٠٠
٢٢٦٠٠٠
٢٢٧٠٠٠
٢٢٨٠٠٠
٢٢٩٠٠٠
٢٣٠٠٠٠
٢٣١٠٠٠
٢٣٢٠٠٠
٢٣٣٠٠٠
٢٣٤٠٠٠
٢٣٥٠٠٠
٢٣٦٠٠٠
٢٣٧٠٠٠
٢٣٨٠٠٠
٢٣٩٠٠٠
٢٤٠٠٠٠
٢٤١٠٠٠
٢٤٢٠٠٠
٢٤٣٠٠٠
٢٤٤٠٠٠
٢٤٥٠٠٠
٢٤٦٠٠٠
٢٤٧٠٠٠
٢٤٨٠٠٠
٢٤٩٠٠٠
٢٥٠٠٠٠
٢٥١٠٠٠
٢٥٢٠٠٠
٢٥٣٠٠٠
٢٥٤٠٠٠
٢٥٥٠٠٠
٢٥٦٠٠٠
٢٥٧٠٠٠
٢٥٨٠٠٠
٢٥٩٠٠٠
٢٦٠٠٠٠
٢٦١٠٠٠
٢٦٢٠٠٠
٢٦٣٠٠٠
٢٦٤٠٠٠
٢٦٥٠٠٠
٢٦٦٠٠٠
٢٦٧٠٠٠
٢٦٨٠٠٠
٢٦٩٠٠٠
٢٧٠٠٠٠
٢٧١٠٠٠
٢٧٢٠٠٠
٢٧٣٠٠٠
٢٧٤٠٠٠
٢٧٥٠٠٠
٢٧٦٠٠٠
٢٧٧٠٠٠
٢٧٨٠٠٠
٢٧٩٠٠٠
٢٨٠٠٠٠
٢٨١٠٠٠
٢٨٢٠٠٠
٢٨٣٠٠٠
٢٨٤٠٠٠
٢٨٥٠٠٠
٢٨٦٠٠٠
٢٨٧٠٠٠
٢٨٨٠٠٠
٢٨٩٠٠٠
٢٩٠٠٠٠
٢٩١٠٠٠
٢٩٢٠٠٠
٢٩٣٠٠٠
٢٩٤٠٠٠
٢٩٥٠٠٠
٢٩٦٠٠٠
٢٩٧٠٠٠
٢٩٨٠٠٠
٢٩٩٠٠٠
٣٠٠٠٠٠
٣١٠٠٠٠
٣٢٠٠٠٠
٣٣٠٠٠٠
٣٤٠٠٠٠
٣٥٠٠٠٠
٣٦٠٠٠٠
٣٧٠٠٠٠
٣٨٠٠٠٠
٣٩٠٠٠٠
٤٠٠٠٠٠
٤١٠٠٠٠
٤٢٠٠٠٠
٤٣٠٠٠٠
٤٤٠٠٠٠
٤٥٠٠٠٠
٤٦٠٠٠٠
٤٧٠٠٠٠
٤٨٠٠٠٠
٤٩٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠
٥١٠٠٠٠
٥٢٠٠٠٠
٥٣٠٠٠٠
٥٤٠٠٠٠
٥٥٠٠٠٠
٥٦٠٠٠٠
٥٧٠٠٠٠
٥٨٠٠٠٠
٥٩٠٠٠٠
٦٠٠٠٠٠
٦١٠٠٠٠
٦٢٠٠٠٠
٦٣٠٠٠٠
٦٤٠٠٠٠
٦٥٠٠٠٠
٦٦٠٠٠٠
٦٧٠٠٠٠
٦٨٠٠٠٠
٦٩٠٠٠٠
٧٠٠٠٠٠
٧١٠٠٠٠
٧٢٠٠٠٠
٧٣٠٠٠٠
٧٤٠٠٠٠
٧٥٠٠٠٠
٧٦٠٠٠٠
٧٧٠٠٠٠
٧٨٠٠٠٠
٧٩٠٠٠٠
٨٠٠٠٠٠
٨١٠٠٠٠
٨٢٠٠٠٠
٨٣٠٠٠٠
٨٤٠٠٠٠
٨٥٠٠٠٠
٨٦٠٠٠٠
٨٧٠٠٠٠
٨٨٠٠٠٠
٨٩٠٠٠٠
٩٠٠٠٠٠
٩١٠٠٠٠
٩٢٠٠٠٠
٩٣٠٠٠٠
٩٤٠٠٠٠
٩٥٠٠٠٠
٩٦٠٠٠٠
٩٧٠٠٠٠
٩٨٠٠٠٠
٩٩٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠
١٠١٠٠٠٠
١٠٢٠٠٠٠
١٠٣٠٠٠٠
١٠٤٠٠٠٠
١٠٥٠٠٠٠
١٠٦٠٠٠٠
١٠٧٠٠٠٠
١٠٨٠٠٠٠
١٠٩٠٠٠٠
١١٠٠٠٠٠
١١١٠٠٠٠
١١٢٠٠٠٠
١١٣٠٠٠٠
١١٤٠٠٠٠
١١٥٠٠٠٠
١١٦٠٠٠٠
١١٧٠٠٠٠
١١٨٠٠٠٠
١١٩٠٠٠٠
١٢٠٠٠٠٠
١٢١٠٠٠٠
١٢٢٠٠٠٠
١٢٣٠٠٠٠
١٢٤٠٠٠٠
١٢٥٠٠٠٠
١٢٦٠٠٠٠
١٢٧٠٠٠٠
١٢٨٠٠٠٠
١٢٩٠٠٠٠
١٣٠٠٠٠٠
١٣١٠٠٠٠
١٣٢٠٠٠٠
١٣٣٠٠٠٠
١٣٤٠٠٠٠
١٣٥٠٠٠٠
١٣٦٠٠٠٠
١٣٧٠٠٠٠
١٣٨٠٠٠٠
١٣٩٠٠٠٠
١٤٠٠٠٠٠
١٤١٠٠٠٠
١٤٢٠٠٠٠
١٤٣٠٠٠٠
١٤٤٠٠٠٠
١٤٥٠٠٠٠
١٤٦٠٠٠٠
١٤٧٠٠٠٠
١٤٨٠٠٠٠
١٤٩٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠
١٥١٠٠٠٠
١٥٢٠٠٠٠
١٥٣٠٠٠٠
١٥٤٠٠٠٠
١٥٥٠٠٠٠
١٥٦٠٠٠٠
١٥٧٠٠٠٠
١٥٨٠٠٠٠
١٥٩٠٠٠٠
١٦٠٠٠٠٠
١٦١٠٠٠٠
١٦٢٠٠٠٠
١٦٣٠٠٠٠
١٦٤٠٠٠٠
١٦٥٠٠٠٠
١٦٦٠٠٠٠
١٦٧٠٠٠٠
١٦٨٠٠٠٠
١٦٩٠٠٠٠
١٧٠٠٠٠٠
١٧١٠٠٠٠
١٧٢٠٠٠٠
١٧٣٠٠٠٠
١٧٤٠٠٠٠
١٧٥٠٠٠٠
١٧٦٠٠٠٠
١٧٧٠٠٠٠
١٧٨٠٠٠٠
١٧٩٠٠٠٠
١٨٠٠٠٠٠
١٨١٠٠٠٠
١٨٢٠٠٠٠
١٨٣٠٠٠٠
١٨٤٠٠٠٠
١٨٥٠٠٠٠
١٨٦٠٠٠٠
١٨٧٠٠٠٠
١٨٨٠٠٠٠
١٨٩٠٠٠٠
١٩٠٠٠٠٠
١٩١٠٠٠٠
١٩٢٠٠٠٠
١٩٣٠٠٠٠
١٩٤٠٠٠٠
١٩٥٠٠٠٠
١٩٦٠٠٠٠
١٩٧٠٠٠٠
١٩٨٠٠٠٠
١٩٩٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠٠
٢٠١٠٠٠٠
٢٠٢٠٠٠٠
٢٠٣٠٠٠٠
٢٠٤٠٠٠٠
٢٠٥٠٠٠٠
٢٠٦٠٠٠٠
٢٠٧٠٠٠٠
٢٠٨٠٠٠٠
٢٠٩٠٠٠٠
٢١٠٠٠٠٠
٢١١٠٠٠٠
٢١٢٠٠٠٠
٢١٣٠٠٠٠
٢١٤٠٠٠٠
٢١٥٠٠٠٠
٢١٦٠٠٠٠
٢١٧٠٠٠٠
٢١٨٠٠٠٠
٢١٩٠٠٠٠
٢٢٠٠٠٠٠
٢٢١٠٠٠٠
٢٢٢٠٠٠٠
٢٢٣٠٠٠٠
٢٢٤٠٠٠٠
٢٢٥٠٠٠٠
٢٢٦٠٠٠٠
٢٢٧٠٠٠٠
٢٢٨٠٠٠٠
٢٢٩٠٠٠٠
٢٣٠٠٠٠٠
٢٣١٠٠٠٠
٢٣٢٠٠٠٠
٢٣٣٠٠٠٠
٢٣٤٠٠٠٠
٢٣٥٠٠٠٠
٢٣٦٠٠٠٠
٢٣٧٠٠٠٠
٢٣٨٠٠٠٠
٢٣٩٠٠٠٠
٢٤٠٠٠٠٠
٢٤١٠٠٠٠
٢٤٢٠٠٠٠
٢٤٣٠٠٠٠
٢٤٤٠٠٠٠
٢٤٥٠٠٠٠
٢٤٦٠٠٠٠
٢٤٧٠٠٠٠
٢٤٨٠٠٠٠
٢٤٩٠٠٠٠
٢٥٠٠٠٠٠
٢٥١٠٠٠٠
٢٥٢٠٠٠٠
٢٥٣٠٠٠٠
٢٥٤٠٠٠٠
٢٥٥٠٠٠٠
٢٥٦٠٠٠٠
٢٥٧٠٠٠٠
٢٥٨٠٠٠٠
٢٥٩٠٠٠٠
٢٦٠٠٠٠٠
٢٦١٠٠٠٠
٢٦٢٠٠٠٠
٢٦٣٠٠٠٠
٢٦٤٠٠٠٠
٢٦٥٠٠٠٠
٢٦٦٠٠٠٠
٢٦٧٠٠٠٠
٢٦٨٠٠٠٠
٢٦٩٠٠٠٠
٢٧٠٠٠٠٠
٢٧١٠٠٠٠
٢٧٢٠٠٠٠
٢٧٣٠٠٠٠
٢٧٤٠٠٠٠
٢٧٥٠٠٠٠
٢٧٦٠٠٠٠
٢٧٧٠٠٠٠
٢٧٨٠٠٠٠
٢٧٩٠٠٠٠
٢٨٠٠٠٠٠
٢٨١٠٠٠٠
٢٨٢٠٠٠٠
٢٨٣٠٠٠٠
٢٨٤٠٠٠٠
٢٨٥٠٠٠٠
٢٨٦٠٠٠٠
٢٨٧٠٠٠٠
٢٨٨٠٠٠٠
٢٨٩٠٠٠٠
٢٩٠٠٠٠٠
٢٩١٠٠٠٠
٢٩٢٠٠٠٠
٢٩٣٠٠٠٠
٢٩٤٠٠٠٠
٢٩٥٠٠٠٠
٢٩٦٠٠٠٠
٢٩٧٠٠٠٠
٢٩٨٠٠٠٠
٢٩٩٠٠٠٠
٣٠٠٠٠٠٠
٣١٠٠٠٠٠
٣٢٠٠٠٠٠
٣٣٠٠٠٠٠
٣٤٠٠٠٠٠
٣٥٠٠٠٠٠
٣٦٠٠٠٠٠
٣٧٠٠٠٠٠
٣٨٠٠٠٠٠
٣٩٠٠٠٠٠
٤٠٠٠٠٠٠
٤١٠٠٠٠٠
٤٢٠٠٠٠٠
٤٣٠٠٠٠٠
٤٤٠٠٠٠٠
٤٥٠٠٠٠٠
٤٦٠٠٠٠٠
٤٧٠٠٠٠٠
٤٨٠٠٠٠٠
٤٩٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠٠
٥١٠٠٠٠٠
٥٢٠٠٠٠٠
٥٣٠٠٠٠٠
٥٤٠٠٠٠٠
٥٥٠٠٠٠٠
٥٦٠٠٠٠٠
٥٧٠٠٠٠٠
٥٨٠٠٠٠٠
٥٩٠٠٠٠٠
٦٠٠٠٠٠٠
٦١٠٠٠٠٠
٦٢٠٠٠٠٠
٦٣٠٠٠٠٠
٦٤٠٠٠٠٠
٦٥٠٠٠٠٠
٦٦٠٠٠٠٠
٦٧٠٠٠٠٠
٦٨٠٠٠٠٠
٦٩٠٠٠٠٠
٧٠٠٠٠٠٠
٧١٠٠٠٠٠
٧٢٠٠٠٠٠
٧٣٠٠٠٠٠
٧٤٠٠٠٠٠
٧٥٠٠٠٠٠
٧٦٠٠٠٠٠
٧٧٠٠٠٠٠
٧٨٠٠٠٠٠
٧٩٠٠٠٠٠
٨٠٠٠٠٠٠
٨١٠٠٠٠٠
٨٢٠٠٠٠٠
٨٣٠٠٠٠٠
٨٤٠٠٠٠٠
٨٥٠٠٠٠٠
٨٦٠٠٠٠٠
٨٧٠٠٠٠٠
٨٨٠٠٠٠٠
٨٩٠٠٠٠٠
٩٠٠٠٠٠٠
٩١٠٠٠٠٠
٩٢٠٠٠٠٠
٩٣٠٠٠٠٠
٩٤٠٠٠٠٠
٩٥٠٠٠٠٠
٩٦٠٠٠٠٠
٩٧٠٠٠٠٠
٩٨٠٠٠٠٠
٩٩٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠٠
١٠١٠٠٠٠٠
١٠٢٠٠٠٠٠
١٠٣٠٠٠٠٠
١٠٤٠٠٠٠٠
١٠٥٠٠٠٠٠
١٠٦٠٠٠٠٠
١٠٧٠٠٠٠٠
١٠٨٠٠٠٠٠
١٠٩٠٠٠٠٠
١١٠٠٠٠٠٠
١١١٠٠٠٠٠
١١٢٠٠٠٠٠
١١٣٠٠٠٠٠
١١٤٠٠٠٠٠
١١٥٠٠٠٠٠
١١٦٠٠٠٠٠
١١٧٠٠٠٠٠
١١٨٠٠٠٠٠
١١٩٠٠٠٠٠
١٢٠٠٠٠٠٠
١٢١٠٠٠٠٠
١٢٢٠٠٠٠٠
١٢٣٠٠٠٠٠
١٢٤٠٠٠٠٠
١٢٥٠٠٠٠٠
١٢٦٠٠٠٠٠
١٢٧٠٠٠٠٠
١٢٨٠٠٠٠٠
١٢٩٠٠٠٠٠
١٣٠٠٠٠٠٠
١٣١٠٠٠٠٠
١٣٢٠٠٠٠٠
١٣٣٠٠٠٠٠
١٣٤٠٠٠٠٠
١٣٥٠٠٠٠٠
١٣٦٠٠٠٠٠
١٣٧٠٠٠٠٠
١٣٨٠٠٠٠٠
١٣٩٠٠٠٠٠
١٤٠٠٠٠٠٠
١٤١٠٠٠٠٠
١٤٢٠٠٠٠٠
١٤٣٠٠٠٠٠
١٤٤٠٠٠٠٠
١٤٥٠٠٠٠٠
١٤٦٠٠٠٠٠
١٤٧٠٠٠٠٠
١٤٨٠٠٠٠٠
١٤٩٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠٠
١٥١٠٠٠٠٠
١٥٢٠٠٠٠٠
١٥٣٠٠٠٠٠
١٥٤٠٠٠٠٠
١٥٥٠٠٠٠٠
١٥٦٠٠٠٠٠
١٥٧٠٠٠٠٠
١٥٨٠٠٠٠٠
١٥٩٠٠٠٠٠
١٦٠٠٠٠٠٠
١٦١٠٠٠٠٠
١٦٢٠٠٠٠٠
١٦٣٠٠٠٠٠
١٦٤٠٠٠٠٠
١٦٥٠٠٠٠٠
١٦٦٠٠٠٠٠
١٦٧٠٠٠٠٠
١٦٨٠٠٠٠٠
١٦٩٠٠٠٠٠
١٧٠٠٠٠٠٠
١٧١٠٠٠٠٠
١٧٢٠٠٠٠٠
١٧٣٠٠٠٠٠
١٧٤٠٠٠٠٠
١٧٥٠٠٠٠٠
١٧٦٠٠٠٠٠
١٧٧٠٠٠٠٠
١٧٨٠٠٠٠٠
١٧٩٠٠٠٠٠
١٨٠٠٠٠٠٠
١٨١٠٠٠٠٠
١٨٢٠٠٠٠٠
١٨٣٠٠٠٠٠
١٨٤٠٠٠٠٠
١٨٥٠٠٠٠٠
١٨٦٠٠٠٠٠
١٨٧٠٠٠٠٠
١٨٨٠٠٠٠٠
١٨٩٠٠٠٠٠
١٩٠٠٠٠٠٠
١٩١٠٠٠٠٠
١٩٢٠٠٠٠٠
١٩٣٠٠٠٠٠
١٩٤٠٠٠٠٠
١٩٥٠٠٠٠٠
١٩٦٠٠٠٠٠
١٩٧٠٠٠٠٠
١٩٨٠٠٠٠٠
١٩٩٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠٠٠
٢٠١٠٠٠٠٠
٢٠٢٠٠٠٠٠
٢٠٣٠٠٠٠٠
٢٠٤٠٠٠٠٠
٢٠٥٠٠٠٠٠
٢٠٦٠٠٠٠٠
٢٠٧٠٠٠٠٠
٢٠٨٠٠٠٠٠
٢٠٩٠٠٠٠٠
٢١٠٠٠٠٠٠
٢١١٠٠٠٠٠
٢١٢٠٠٠٠٠
٢١٣٠٠٠٠٠
٢١٤٠٠٠٠٠
٢١٥٠٠٠٠٠
٢١٦٠٠٠٠٠
٢١٧٠٠٠٠٠
٢١٨٠٠٠٠٠
٢١٩٠٠٠٠٠
٢٢٠٠٠٠٠٠
٢٢١٠٠٠٠٠
٢٢٢٠٠٠٠٠
٢٢٣٠٠٠٠٠
٢٢٤٠٠٠٠٠
٢٢٥٠٠٠٠٠
٢٢٦٠٠٠٠٠
٢٢٧٠٠٠٠٠
٢٢٨٠٠٠٠٠
٢٢٩٠٠٠٠٠
٢٣٠٠٠٠٠٠
٢٣١٠٠٠٠٠
٢٣٢٠٠٠٠٠
٢٣٣٠٠٠٠٠
٢٣٤٠٠٠٠٠
٢٣٥٠٠٠٠٠
٢٣٦٠٠٠٠٠
٢٣٧٠٠٠٠٠
٢٣٨٠٠٠٠٠
٢٣٩٠٠٠٠٠
٢٤٠٠٠٠٠٠
٢٤١٠٠٠٠٠
٢٤٢٠٠٠٠٠
٢٤٣٠٠٠٠٠
٢٤٤٠٠٠٠٠
٢٤٥٠٠٠٠٠
٢٤٦٠٠٠٠٠
٢٤٧٠٠٠٠٠
٢٤٨٠٠٠٠٠
٢٤٩٠٠٠٠٠
٢٥٠٠٠٠٠٠
٢٥١٠٠٠٠٠
٢٥٢٠٠٠٠٠
٢٥٣٠٠٠٠٠
٢٥٤٠٠٠٠٠
٢٥٥٠٠٠٠٠
٢٥٦٠٠٠٠٠
٢٥٧٠٠٠٠٠
٢٥٨٠٠٠٠٠
٢٥٩٠٠٠٠٠
٢٦٠٠٠٠٠٠
٢٦١٠٠٠٠٠
٢٦٢٠٠٠٠٠
٢٦٣٠٠٠٠٠
٢٦٤٠٠٠٠٠
٢٦٥٠٠٠٠٠
٢٦٦٠٠٠٠٠
٢٦٧٠٠٠٠٠
٢٦٨٠٠٠٠٠
٢٦٩٠٠٠٠٠
٢٧٠٠٠٠٠٠
٢٧١٠٠٠٠٠
٢٧٢٠٠٠٠٠
٢٧٣٠٠٠٠٠
٢٧٤٠٠٠٠٠
٢٧٥٠٠٠٠٠
٢٧٦٠٠٠٠٠
٢٧٧٠٠٠٠٠
٢٧٨٠٠٠٠٠
٢٧٩٠٠٠

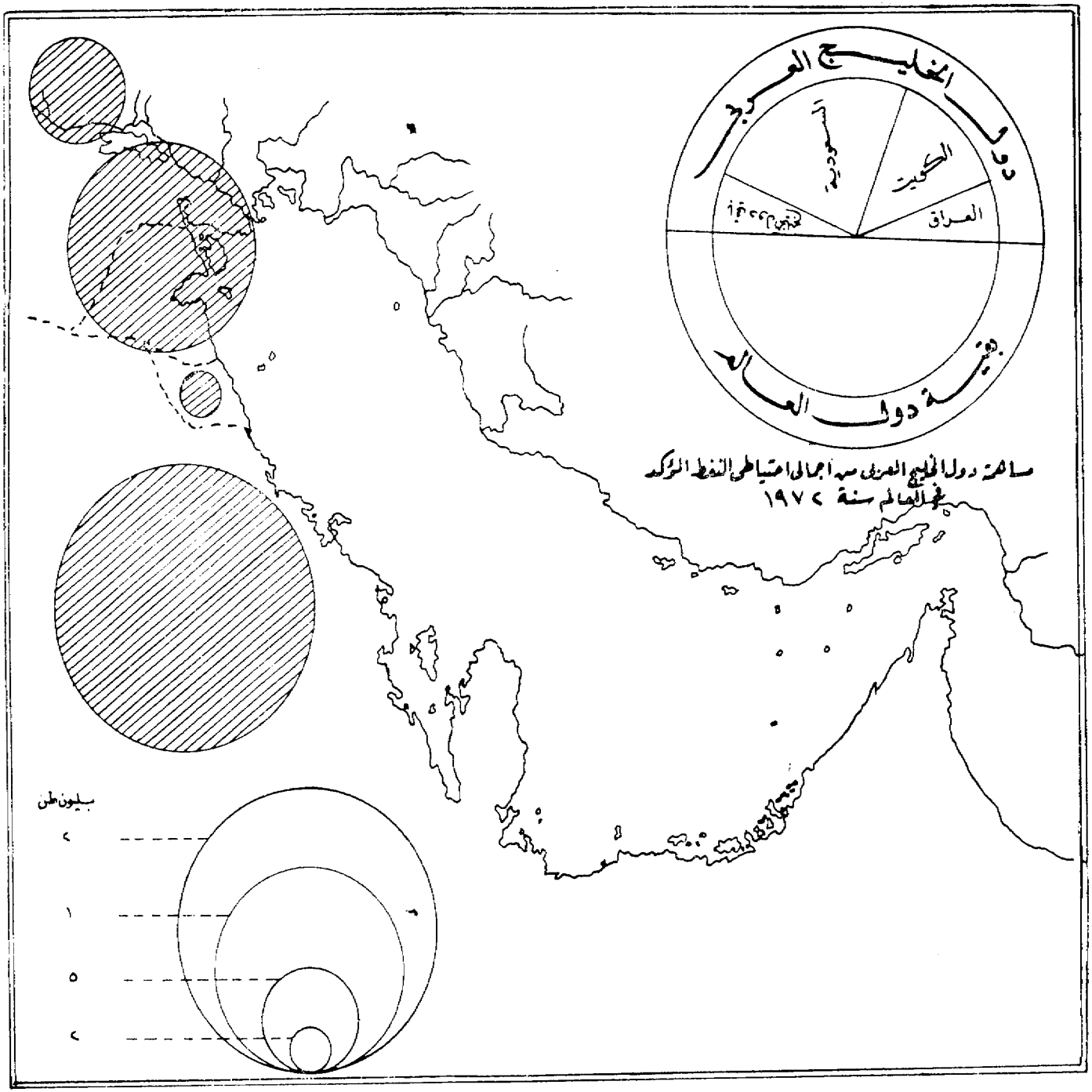

مساهمة دول الخليج العربي من اجمالي احتياطي النفط المؤكد في العالم سنة ١٩٧٢

مصادر البحث

البنك المركزي العراقي : التقرير السنوي لسنة ١٩٧١ (دائرة الاحصاء والأبحاث) بغـــداد ١٩٧٢ .

ايكون كيمنش : النفط كمصدر مؤقت من مصادر تمويل عملية التنمية: الندوة العلمية العالمية (النفط كسلاح) أبحاث الندوة . المجلس الوطني للسلم والتضامن ، بغداد ، تشرين الثاني ١٩٧٢ .

دولة الكويت ؛ (وزارة التجارة والصناعة) إدارة البحوث الاقتصادية والاحصاء التنمية في دولة الكويت ، نيسان ١٩٧٣ .

جان ارنست : التخطيط الاقتصادي ، مجلة الاقتصادي العراقي ،العدد الثاني السنة السادسة ، بغـداد ، تموز ١٩٦٥ .

د. جمال حمدان : بترول العرب ، دار المعرفة ط ١ ، القاهرة ١٩٦٤

د. جواد محمود هاشم : تخطيط الاقتصاد القومي في العراق .

الحكومة العراقية : قانون الأعمال العمرانية الرئيسية للسنة ١٩٣١، رقم ٨٩٧٩ لسنة ١٩٣١. مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣١ .

الحكومة العراقية: قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٠ والقانونرقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢.

الحكومة العراقية: (مجلس الاعمار): المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار للسنوات ٥١—١٩٥٦ و ٥٥ — ١٩٥٩ والتعديل ٥٦ — ١٩٦١.

عبداللطيف يوسف الحمد: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومنجزاته نفط العرب، عدد خاص — ملحق العدد الرابع ، السنة السادسة، كانون الثاني ١٩٧١ .

لورد سولتر : إعمار العراق (خطة العمل) بغـداد ١٩٥٦ .

مديرية الحسابات العامة : التقرير السنوي عن حسابات الدولة العراقية ١٩٣٦

مجلة الاقتصاد : (وزارة الاقتصاد) العدد ٤٨ ، السنة الرابعة ،تشرين الأول ١٩٧٤ .

مجلة عالم الاقتصاد : العدد الثالث ، السنة الأولى ،بغداد، مايس ١٩٦٨.
مجلة نفط العرب (مكتب عبد الله الطريقي للاستشارات البترولية)

العـــدد الســادس	آذار	١٩٧١
و العد الثاني عشر	أيلـول	١٩٧٢
و العدد التاسع	حزيـران	١٩٧٤
و العدد العـاشر	تمـــوز	١٩٧٤
و العدد الحادي عشر	آب	١٩٧٤
و العدد الاول	تشرين الاول	١٩٧٤
و العـدد الثاني	تشرين الثاني	١٩٧٤

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الأمانة العامة) : آتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية (مطبوع بالرونيو) .
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الأمانة العامة) :اتفاقية آستثمار رؤوس الأموال العربية وآنتقالها بين البلدان العربية (بالرونيو).
المملكة العربية السعودية ؛(مركز الأبحاث والتنمية الصناعية) التركيب الصناعي من الناحيتين الفنية والاقتصادية وآحتمالات النمو في المملكة العربية السعودية ج ١ و٢ ، الرياض شباط ١٩٧٣.
المؤسسة المصرية العامة للبترول: مجلة البترول ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، تمـــوز ١٩٧٤.
د.نعيم الشعار: فوائض عائدات النفط ومؤسسات التمويل العربية ،مجلة البترول المصرية ، المجلد الحادي عشر ، تموز ــ آب ١٩٧٤.
وزارة الاعلام، مديرية الاعلام العامة: المعالم الأساسية لخطة التنمية القومية للسنوات ٧٠ ــ ١٩٧٤في العراق ،المؤسسة العامة للصحافة والطباعة بغـــداد ١٩٧٠.
وزارة التخطيط : (الدائرة الاقتصادية) التقرير السنوي عن متابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية الخمسـية للسنة المالية ٦٨ ــ ٦٩ آذار ١٩٧١

الوقائع العراقية: قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٦، العدد ١٥٠٠، ٣١ آذار ١٩٣٦
الوقائع العراقية : العدد ١٨١، السنة الثانية ، رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩، قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة .
الوقائع العراقية : العدد ٥٩٢، السنة الرابعة، رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١، قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية .
الوقائع العراقية : رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥ للسنوات ٦٥ ــ ١٩٦٩، العدد ١١٣٥، السنة السابعة ،تموز ١٩٦٥.
الوقائع العراقية : العدد ٤٩٤، قانون تعديل الخطة الاقتصادية المؤقتة، السنة الثالثة ، ٧ آذار ١٩٦١.
الوقائع العراقية : اتفاقية شرق البحر المتوسط ، العدد ٢٠٠٨، ٨ حزيران ١٩٧١.
الوقائع العراقية: رقم ٧٠ : قانون خطة التنمية القومية للسنوات ٧٠ ــ ٧٤ العدد ١٨٦٢، السنة الثانية عشر ، ١ نيسان ١٩٧٠.
(المذكرة التفسيرية) .

Adelman, M. A. " Oil Production Costs in Four, Aıeas, " Reprinted from the Proceedings of the Council of Economics ; February 28 March 1966 .

International Bank of Reconstruction and Development : " The Economic Development of Iraq , " Baltimote 1952 .

Little, A. D. : " A plan for Industrail Development in Iraq ; Cambridge , Massachasetts , May 1956 .

Middle East Economic Survey , September 8, 1972 .

Middle East Economic Dygest No. 10. May 1972 .

Murray , J : " The Economic Impact of Oil on the Arab Middle East , " Bournemouth .

United Nations : " Statistical Yearbook 1973 , " New York 1974 .

Wrigley , E. A. : " Industrial Growth and Population Change , " Cambridge 1962 .

الدكتور محمد ازهر السماك

مدرس — كلية الاداب

جامعة الموصل

بحث القي في الندوة العلمية العالمية الاولى لمركز دراسات الخليج العربي التي عقدت خلال الفترة ٢٩ / ٣١ آذار ١٩٧٥ . في البصرة .